جمهورية مصر العربية
اللجنة الوطنية التنسيقية
لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر

التقرير السنوى الرابع
للجنة الوطنية التنسيقية
لمكافحة
ومنع الاتجار بالبشر

إعـــــــــــداد

الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية

لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر

أغسطس 2011م

فـهـرســـــــت

م	البيـــــــــان	رقم الصفحة من	رقم الصفحة إلـــى
1	المقدمـــــــــة	أ	أ
2	الـفـصل الأول: الجهـــود الوطنيـــة المبذولـــة فـــي إطـــار التصـــدي لقضـــية "الاتجار بالبشر"	1	26
	أ – القسم الأول : المسار التشريعي والقضائي 0	2	4
	ب– القسم الثانى : المسار التنفيذى 0	5	21
	جـ– القسم الثالث : المسار الإعلامي 0	22	26
3	الـفـصل الـثـانـى: التعاون الدولي والإقليمي	27	37
	أ – القسم الأول : التعاون الدولي 0	28	33
	ب– القسم الثانى : التعاون الإقليمي 0	34	37
4	الـفـصل الـثـالـث: التعاون مع المجتمع المدني	38	42
	أ – القسم الأول : التعاون علي المستوي الوطني 0	39	40
	ب– القسم الثانى : التعاون علي المستوي الدولي 0	41	42
5	الخـاتمـة		

المقدمـــــــة

* **يتزايد اهتمام الدول والحكومات بتعزيز مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وحيث أن قضية الاتجار بالبشر هي أحد صور الانتهاكات الخطيرة لحقوق الفرد وكرامته وأمن وسلامة المجتمع، فقد حرصت الحكومة المصرية، لاسيما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير التي جاءت لتُعلي من مبادئ حقوق الإنسان وتصون كرامته وحقه في الحياة الكريمة، علي مواصلة وتعزيز الجهود الوطنية في إطار منظومة متكاملة، دعماً منها لكافة الجهود الرامية لتعزيز وحماية المواطن والمجتمع.**

* **يرصد هذا التقرير، تأسيساً علي التقارير الثلاث السابقة [أ]، مدي تقدم الجهود الوطنية من خلال اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر[ب] بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية خلال الفترة من بداية سبتمبر 2010 حتي أغسطس 2011، وذلك على المحاور الآتية:**
  - **الإسهامات الوطنية: من قِبل اللجنة الوطنية التنسيقية والجهات الوطنية الأعضاء بها، خلال الفترة المشار إليها، في مختلف المسارات التشريعية والقضائية، والتنفيذية، والإعلامية والترويجية.**
  - **تطورات التعاون الدولي والإقليمي: والذي يكتسب أهمية خاصة نظراً لطبيعة قضية الاتجار بالبشر كقضية عالمية (عبر وطنية) في الأساس.**
  - **جهود التعاون مع المجتمع المدني: باعتباره شريك أساسي في مواجهة هذه الجريمة.**

(أ) للإطلاع على التقارير السابقة: http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/report/Pages/default.aspx

(ب) يُشار إليها فيما بعد (باللجنة الوطنية التنسيقية).

الفصل الأول

الجهود الوطنية المبذولة فى إطار التصدى لقضية "الاتجار بالبشر"

المقدمـــــــة :

* **تنعكس الإرادة السياسية لمصر في التصدي للأزمات ومعالجة المشاكل ومواجهة التحـديات في حرصها علي مواصلة جهودها الوطنية، لاسيما في المرحلة الراهنة التي نمر بها في ظل سيولة أمنية وتراجع في الأداء الاقتصادي، مما يُعرض البلاد لمخاطر جريمة بحجم وشـكل "الاتجار بالبشر"، وقد بدا هذا الحرص جلياً في الإصرار علي عدم الرجوع للخلف فيما يتعلق بالجهود الوطنية المبذولة لمواجهة قضية "الاتجار بالبشر"، بـل حرصـت معظـم الجهـات الوطنية علي استكمال جهودها في إطار مسئولياتها وصلاحياتها، وهو ما سوف يتم عرضه من خلال هذا الفصل ليتسني لنا التعرف علي تلك الجهود المستمرة.**

* **يتناول هذا الفصل الجهود التي تقـوم بهـا اللجنـة الوطنيـة التنسـيقية ككيـان موحـد، وكذلك جهود كل جهة وطنية منفردة، حيث يستعرض المسارات الثلاث التي تنتهجها اللجنة والجهات الوطنية من خلال الأقسام التاليـة :**

1 - القسـم الأول :

المسار التشريعي والقضائى.

2 - القسم الثانـي :

المسار التنفيـــــــــذى.

3 - القسم الثالث :

المسار الإعلامـــــــــي.

القسم الأول

أولاً: المسار التشريعي :

1 - اللائحة التنفيذية للقانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر[1] :

أ - قامت وزارة العدل (قطاع التشريع) بالتنسيق مع الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية، بإعداد وصياغة اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3028 لسنة 2010، وذلك وفقاً للمادة رقم (29) من القانون الوطني الجديد الخاصة بإصدار رئيس مجلس الوزراء لهذه اللائحة.

ب- حرصت وزارة العدل والأمانة الفنية علي تضمين اللائحة التنفيذية لكافة القواعد والضوابط التنظيمية التي تضمن تنفيذ القانون بشكل فعّال، حيث تضمنت اللائحة التعريفات والمصطلحات القانونية المذكورة بالقانون تفصيلاً، بل وزادت عليها ببعض المصطلحات الهامة في هذا الصدد، كما تضمنت تفصيلاً الجهات والأجهزة المعنية بالوزارات والمؤسسات المعنية بمراحل التحقيق والاستدلال والمحاكمة، وتفصيل كيفية التعاون الشرطي والقضائي الدولي في هذا الصدد، هذا فضلاً عن تحديدها للجهات والمؤسسات ذات الاختصاص الأصيل باستقبال الضحايا وحمايتهم وتأهيلهم وتخصيص أماكن مناسبة لاستقبالهم، بالإضافة إلي بعض المواد الخاصة بدور اللجنة الوطنية في تنسيق الجهود الوطنية وتفعيل القانون واللائحة، والتنسيق بشأن إدارة موارد صندوق مساعدة الضحايا وتمويله وعمل البرامج الملائمة للضحايا.

2 - اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008[2] :

أ - قامت وزارة العدل أيضاً (قطاع التشريع) بالتنسيق مع وزارة الدولة للأسرة والسكان (المجلس القومي للطفولة والأمومة)، بإعداد وصياغة اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، والتي تكفل تطبيق القانون بفاعلية، وذلك بتضمينها كافة الإجراءات والتدابير اللازمة في هذا الخصوص.

---

(1) للإطلاع علي نص اللائحة التنفيذية للقانون :
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/low/Pages/NA2LA20112010.aspx

(2) للإطلاع علي نص اللائحة التنفيذية للقانون :
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/low/Pages/wael.aspx

ب- تأتى "حماية الطفل من الاختطاف والاتجار به" على رأس أولويات اللائحة، وذلك بالنص على عدد من الإجراءات التى يجب أن تتبعها المنشآت الطبية أثناء تسجيل الأطفال فى شهادات الميلاد، كما تنص اللائحة على تخصيص مكاتب صحة بكل منطقة لتمكين الأم من تسجيل طفلها فى حالة عدم وجود عقد زواج، هذا فضلاً عن وضع ضوابط صارمة للحد من عمالة الأطفال كمنع تشغيل الأطفال قبل سن الـ15، على ألا يعوق هذا العمل تعليمه ويضمن عدم استغلاله أو إحداث أى ضرر به، وكذلك تحديد مجالات تدريب الأطفال حتى لا يكون هذا التدريب هو الباب الخلفى لعمالة الأطفال، وفى باب المعاملة الجنائية تم إضافة تدبير جديد يكمن تطبيقه على الأطفال المخالفين للقانون، وذلك بتكليفه بالقيام بإحدى الأعمال العامة التى من شأنها تطوير شخصيته والحفاظ على كرامته كالخدمة فى المكتبات العامة ودور رعاية الأشخاص المسنين، وبالنسبة لدور حضانة الأطفال تم النص على معايير سيتم وضعها من قبل وزارة التضامن الاجتماعى لمن يتولى إدارة إحدى حضانات الأطفال، كما اهتمت اللائحة اهتماما خاصاً بمجال التعليم، حيث شددت على إقامة دور التعليم بعيداً عن مصادر التلوث البيئى، ووضعت الضوابط والتدابير التي تكفل للطفل الدراسة في مُناخ بيئي وتعليمي جيد.

3 - <u>اللائحة التنفيذية للقانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية</u> [3] :

قامت وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الصحة بإعداد وصياغة مشروع اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية، والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 93 لسنة 2011 بتاريخ 11 يناير 2011، والتي تقوم علي كفالة تطبيق القانون بفاعلية، وذلك بتضمينها كافة الإجراءات والتدابير القانونية اللازمة في هذا الخصوص التي تضمن تفعيل القانون دون أية ثغرات، وتحديد الجهات المسئولة واللجان الطبية المعنية (المذكورة بالقانون) المختصة بمراجعة كافة حالات نقل الأعضاء بما يتوافق مع نص القانون.

---

(3) للإطلاع علي نص اللائحة التنفيذية للقانون :
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/low/Pages/lois5.aspx

ثانياً : المسار القضائى: (نماذج للقضايا المنظورة) :

تجدر الإشارة إلي أنه لم تصدر أية أحكام قضائية في قضايا الاتجار بالبشر خلال الفترة محل الدراسة، إلا أنه يوجد بعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة، والتي يحظر عرض تفاصيلها بموجب القانون(4)، ومنها :

1 - القضية الأولي :

أكدت التحريات التى قامت بها أجهزة الأمن عن إرتكاب أفعال مخلة بالأداب العامة داخل مركز "ماساج" بالأسكندرية وأفادت التحريات أيضاً أن المدير المسئول عن هذا المركز مواطن صينى الجنسية وقام باستغلال العديد من الفتيات الصينيات للعمل معه مقابل أجر مادى، وبعد استكمال التحريات أمرت النيابة بحبس المتهمين على ذمة التحقيق وأمرت بإغلاق المركز.

2 - القضية الثانية :

أم لم تتعدِ السبعة عشر عاماً عرضت على سيدة - لم ترزق بأطفال بعد - أن تترك لها طفلتها حديثة الولادة مقابل مبلغ مالى لأنها لا تريدها بعد أن جاءت من زواج عرفى، وفي تحقيقات النيابة بررت الأم سلوكها بسبب الظروف العائلية الصعبة، والتفكك الأسرى وأنها كانت تنشد حياة زوجية مستقرة من وراء عرض طفلتها للبيع، وقد وجهت النيابة تهمة الاتجار بالبشر للأم وتهمة هتك عرض لوالد الطفلة، وتم حبسهما أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

3 - القضية الثالثة :

قامت أجهزة الأمن بإلقاء القبض على صياد و أبناؤه بعد أن تعددت البلاغات عن إحتجاز ثلاثة أطفال داخل بحيرة ناصر وإجبارهم على العمل في الصيد بالسخرة وإخفائهم عن أسرهم وتهديد أسرهم بقتلهم في حالة البحث عنهم وتمت إحالتهم للنيابة لإستكمال التحقيقات.

4 - القضية الرابعة :

سيدة تبيع رضيعاتها عن طريق وسيط وتبلغ الشرطة باختطافها، تبين بعد التحقيقات انها قامت باختلاق واقعة الإختطاف بعد أن حصل مطلقها على حكم قضائى برؤية الطفلة ورفضت المشترية تسليمها الطفلة ساعة واحدة كل أسبوع كى يراها الوالد، وقد أمرت النيابة بحبس المتهمات الثلاث أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

---

(4) أية تفاصيل مطروحة خلال هذا البند، ما هي إلا تفاصيل مُعلنة بالصحف ووسائل الإعلام ومُتاحة للرأي العام، ولا تمس أي خصوصية أوسرية للتحقيقات وسير القضية.

-القسم الثاني-
المسار التنفيذي

أولاً: أنشطة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر [5]:

1 - إطلاق أول "خطة وطنية شاملة" (Plan of Action) لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر [6]:

أ - قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بدراسة الخطة العالمية المُعدة من قِبل منظمة الأمم المتحدة، ودراسة الاستراتيجيات الوطنية للدول المتقدمة والنامية علي حدٍ سواء، فضلاً عن الخطة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لأفضل الممارسات والمعايير والإجراءات لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر والتي كانت مفيدة للغاية حيث أنها تضع الخطوط الإرشادية لعمل "خطة وطنية متكاملة"، هذا بالإضافة إلي دراسة الخطة التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، للخروج بأفضل الصيغ التي يمكن الاستفادة منها في وضع الاستراتيجية الوطنية المصرية بما يتلائم مع أوضاعنا الاجتماعية والثقافية، ثم قامت الأمانة الفنية بإرسالها إلي الجهات الوطنية الأعضاء باللجنة لإبداء ملاحظاتهم، والتي تم تضمينها في الخطة.

ب- تم إطلاق "الخطة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر 2011م-2013م" يوم 10 ديسمبر 2010، وتُعد هذه الخطة هي الأولي لجمهورية مصر العربية والتي تُغطي الفترة من يناير 2011م حتي ديسمبر 2012م، وتهدف إلي التنفيذ الفعّال للقانون الوطني رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، وإلي مكافحة ومنع هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها وحماية ومساعدة ضحاياها، وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لها، وتُحدد الخطة الجهات المعنية المسئولة عن تنفيذ البرامج المنصوص عليها بالخطة، ومؤشرات نجاح كل جهة في تنفيذ مهامها.

جـ- تتكون الخطة من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول "المكافحة والمنع" من خلال رفع الوعي العام، ومكافحة الأسباب المؤدية إلي ظهور مثل هذه الجرائم، ويتناول الفصل الثاني "حماية ضحايا الاتجار بالبشر" سواء من خلال الإجراءات والتدابير القانونية، أو الاجتماعية أو الصحية، ويتضمن الفصل الثالث الأنشطة والبرامج المساهمة في تفعيل "الملاحقة القضائية والجنائية"، ويتطرق الفصل الرابع والأخير إلي أنشطة "المشاركة والتعاون" من خلال التعاون والتنسيق الوطني والإقليمي والدولي، هذا وتجدر الإشارة إلي انه تم إدراج "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال" والتي أعدتها وحدة مكافحة الاتجار بالمجلس القومي للطفولة والأمومة ضمن الخطة الوطنية التي أعدتها اللجنة الوطنية التنسيقية.

---

(5) الموقع الرسمي للجنة الوطنية التنسيقية:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/Pages/default.aspx

(6) للإطلاع علي الخطة الوطنية :
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/nationalplan/Pages/default.aspx

2 - مشروع قرار إنشاء "صندوق مساعدة ضحايا الاتجار" :

أ - تقوم الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية حالياً بإعداد مشروع قرار إنشاء الصندوق، وذلك وفقاً للمادة رقم (27) من القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، التي تنُص علي إنشاء هذا الصندوق لتكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء، كما حددت المادة اختصاصات الصندوق ونظام عمله.

ب- تم عمل دراسات مقارنة لقرارات الصناديق للعديد من الدول بالتعاون مع "مشروع الحماية" بجامعة جونز هوبكنز، كما تم التعاون مع وزارة العدل في هذا الصدد، وسوف يتم الإعلان قريباً عن مشروع قرار إنشاء الصندوق.

3 - إنشاء "وحدة توثيق" داخل الأمانة الفنية :

أ - قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بإنشاء "وحدة توثيق" لتجميع التشريعات والقوانين واللوائح المصرية والأجنبية ذات الصلة، وكذلك المعلومات والبيانات والاتفاقيات والمواثيق والصكوك الدولية والبروتوكولات والدراسات والأبحاث، لتكون بمثابة قاعدة بيانات خاصة بجميع أعمال اللجنة والذاكرة المؤسسية لها.

ب - تم مخاطبة جميع بعثاتنا وسفاراتنا بالخارج من خلال وزراة الخارجية لموافاتنا بكافة الخطط والقوانين الوطنية، والمواثيق والصكوك الدولية، والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، وقد تم بالفعل حتي الآن تجميع العديد من تلك الوثائق، سواء كمستندات ورقية أو معلومات مبرمجة علي الكمبيوتر لضمان وجدود مرجع مؤسسي ورقي ومعلوماتي داخل الوحدة.

4 - إصدار "دليل إرشادي" مُبسط لقانون مكافحة الاتجار بالبشر :

أ - أعدت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية "دليل إرشادي" مُبسط للقانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، يتضمن شرح وافٍ لكافة أحكام القانون، من تعريف للجريمة وأشكالها ومخاطرها والفرق بينها وبين صور أخري من الجرائم التي تتلامس معها مثل الهجرة غير الشرعية وزواج القاصرات والاتجار بالأعضاء البشرية، فضلاً عن أوجه الحماية التي يكفلها القانون لضحايا جرائم الاتجار بالبشر.

ب - تم موافاة وزارة الخارجية بالدليل الإرشادي، لتعميمه علي الدبلوماسيين الجدد من خلال معهد الدراسات الدبلوماسية، وتعميمه علي الدبلوماسيين والإداريين العاملين ببعثاتنا القنصلية من خلال القطاع القنصلي بالوزارة، فضلاً عن موافاة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

5 - **الاجتماعات الدورية للجهات الأعضاء باللجنة الوطنية التنسيقية :**

أ- استكمالاً لسلسة الاجتماعات المنعقدة منذ إنشاء اللجنة، جاء اجتماع اللجنة الموسع الذي انعقد يوم 24 نوفمبر 2010 بمقر اللجنة (وزارة الخارجية) بمشاركة مدير وممثلي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والذي هدف إلي عرض الدراسة البحثية التي أعدها المركز القومي حول حالة "الاتجار بالبشر" في مصر وأكثر صوره انتشاراً، وعرض واعتماد "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"، وعرض اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الاتجار بالبشر.

ب- عقدت اللجنة اجتماعاً آخر يوم 26 ديسمبر 2010 بمقر اللجنة، بحضور كافة أعضائها ومشاركة العديد من ممثلي المنظمات المصرية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بعد إطلاق "الخطة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر"، وهدف الاجتماع إلي تعريف تلك المنظمات بالخطة الوطنية وبرامجها وأنشطتها، ومناقشة وبحث الرؤية المستقبلية لتفعيلها بالتعاون مع كافة الجهات الوطنية، ودور تلك المنظمات في تفعيلها بالتعاون مع الجهات الوطنية.

جـ- تم عقد اجتماع مُصغر للجنة يوم 3 أبريل 2011 بمقر اللجنة (بحضور ممثلي وزارات الدفاع، والداخلية، والعدل، والتضامن الاجتماعي، والقوي العاملة والهجرة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، وذلك بهدف بحث كيفية التعامل مع قضية الاتجار بالبشر في الوقت الراهن، ودور كل جهة في تفعيل البرامج والأنشطة المنوطة بها وفقاً للخطة الوطنية في هذه المرحلة وفي ظل الظروف التي تمر بها البلاد.

د - تعمل اللجنة -لاسيما في الوقت الراهن- علي تكثيف اجتماعاتها، وذلك للمراجعة الدورية لأعمال اللجنة والجهات الوطنية، والوقوف علي الأنشطة التي يُمكن تنفيذها لتجنيب البلاد مخاطر هذه الجريمة في هذه الآونة الدقيقة.

ثانياً: أنشطة وبرامج الجهات الوطنية الأعضاء باللجنة الوطنية التنسيقية [7] [8]:

1 - وزارة الخارجيـــة [9] [10]:

أ - ترأس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، السفيرة/ نائلة جبـــر، معاون وزير الخارجية، وتتكون الأمانة الفنية من عضوين دبلوماسيين، وتستضيف الوزارة مقر اللجنة الوطنية التنسيقية.

ب- يقوم الدبلوماسيون الأعضاء بالأمانة الفنية للجنة الوطنية بتجميع المعلومـــات مـــن كافة الجهات الوطنية المعنية وتحليلها وتقييمها وعرضها في إطار إعدادهم للتقرير السنوي الذي يصدر عن اللجنة حول حالة "الاتجار بالبشر في مصر" والذي يتم رفعه إلي السيد رئيس مجلس الوزراء لاعتماده.

جـ- قامت الأمانة الفنية (العضوين الدبلوماسيين) بإعداد مشروع "الخطة الوطنية"، حيث قامت -الأمانة- بـــ"دراسة مقارنة" للعديد من الخطط الوطنية، وإعداد الهيكل العـــام للخطة الوطنية والتنسيق مع الجهات الوطنية لإبداء مقترحاتهم.

د - تضطلع الأمانة الفنية (العضوين الدبلوماسيين) بالتنسيق مع الجهات الوطنية لتنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات نقاشية، بالإضافة إلي مشاركتها في معظـــم الأنشطة والفعاليات التي تُنظمها الجهات الوطنية.

هـ- تشارك وتتابع وزارة الخارجية من خلال بعثاتهـــا الدبلوماســـية، ســـواء المعنيـــة بالعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، في العديد من المـــؤتمرات والنـــدوات وورش العمل وجلسات الاستماع التي تتناول موضوعات الاتجار بالبشر، كما تضطلع بعض البعثات بالمشاركة في إعداد وثائق أو إصدار قرارات تتعلق بالاتجار بالبشر، ومـــن هذه البعثات بعثاتنا في نيويورك، وفيينا، وجنيف، وواشنطن.

و- تقـــوم الأمانـــة الفنيـــة للجنـــة، بموافـــاة كـــل جهـــة وطنيـــة عضـــو أو غير عضو -وفقاً للاختصاص- بما يرد إليها من بعثاتنا الدبلوماسية الخارجيـــة والسفارات والقنصليات ذات الشأن، كلُ في اختصاصه، لضمان أن تكون كـــل جهـــة علي علم بما يدور من حولنا في المجتمع الدولي وله صلة باختصاصها.

ز- تضطلع الأمانة الفنية بالتنسيق مع وزارة العدل بإعداد مشروع قرار إنشاء "صندوق مساعدة ضحايا الاتجار".

---

(7) سوف يتم استعراض جهود وزارة الإعلام (اتحاد الإذاعة والتلفزيون، والهيئة العامة للاستعلامات) في البند (أولاً) من القسم الثالـــث بهذا الفصل في إطار تناول المسار الإعلامي.

(8) يتعذر استعراض جهود بعض الجهات الوطنية (وزارتي السياحة والتعليم العالي، والمجلس القومي للمرأة) نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد وخاصة تلك الجهات.

(9) تتم الإشارة إلي مشاركات ممثلي وزارة الخارجية بالمؤتمرات والندوات علي مدار التقرير، فضـــلاً عـــن الإشـــارة إلـــي مشـــاركات الدبلوماسيين الأعضاء بالأمانة الفنية للجنة.

(10) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية:

http://www.mfa.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx

ح - معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية :

في إطار اهتمام معهد الدراسات الدبلوماسية بتدريب الدبلوماسيين علي كافة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بجانب الدراسات الدبلوماسية، فقد قامت السفيرة/ نائلة جبر، معاون وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، بإلقاء العديد من المحاضرات بالمعهد الدبلوماسي للدبلوماسيين الجدد الذين التحقوا مؤخراً بالسلك الدبلوماسي، حول ماهية جريمة الاتجار بالبشر وأبعادها ومسبباتها ومخاطرها علي الفرد والمجتمع ككل، كما تناولت المحاضرات كيفية تعامل الدبلوماسي وخاصة المنقول للعمل بالقنصليات مع مثل هذه الحالات وكيفية التحقق من الوثائق والإبلاغ عن شبهة وجود اتجار.

2 - وزارة العدل [11]:

أ - قامت وزارة العدل بالتعاون والتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بعقد ستة دورات تدريبية وورش عمل للقضاة وأعضاء النيابة بمقر ديوان عام وزارة العدل، والتي استهدفت بناء القدرات لدي كوادر إنفاذ القانون المناط بها التعامل المباشر مع قضايا الاتجار بالبشر من خلال مباشرة سير التحقيقات وتوجيه الاتهامات وسير إجراءات المحاكمات، وامتدت تلك الدورات لأكثر من شهر إعتباراً من 21 يونيو حتي 28 يوليو 2011، وتم تدشين أولي تلك الدورات بافتتاحية حضرها السيد وزير العدل، ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، والمدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والعديد من المسئولين بالهيئات القضائية ورجال القضاء.

ب - أعدت الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) دليل تدريبي إرشادي للقائمين علي إنفاذ وتطبيق القانون.

3 - وزارة الداخلية :

أ - تشارك وزارة الداخلية بفاعلية في المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بموضوعات الاتجار بالبشر، كما تعمل علي تعزيز آليات التعاون الأمني الدولي في مجال الجرائم المُنظمة عبر الوطنية عن طريق تشجيع الاتفاقات الثنائية والإقليمية وتفعيل أحكام الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف.

ب- تضطلع الجهات المعنية بالوزارة بتشديد الإجراءات الأمنية علي كافة المنافذ الشرعية لإحكام السيطرة عليها ومنع استغلالها في مجال جرائم الاتجار بالبشر، كما تقوم الوزارة باستقبال النشرات الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للانتربول بهدف تتبع المجرمين والمشتبه فيهم فضلاً عن تحديد أماكن المفقودين.

جـ- تضطلع الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات المعنية ووزارة الإعلام، برفع مستوي الوعي بمخاطر قضية الاتجار بالبشر وصورها وأساليب ارتكابها، كما تعمل علي تشجيع ضحايا الاتجار بالبشر علي الإدلاء بمعلوماتهم مع توفير الحماية والأمن للضحايا والشهود.

---

(11) تم استعراض جهود وزارة العدل في إعداد اللوائح التنفيذية للقوانين التشريعية ذات الصلة من خلال البند أولاً من القسم الأول بهذا الفصل في إطار تناول المسار التشريعي.

د - تقوم وزارة الداخلية بمختلف أجهزتها وإداراتها -كل حسب اختصاصه- بتعقب الجرائم التي تُعد إتجاراً بالبشر، حيث تم خلال عامي 2011/2010 ضبط العديد من القضايا، ومنها :

(1) 676 قضية استغلال أطفال في التسول.

(2) 29 قضية استغلال نساء بقصد الترويج لمحلات.

(3) 73 قضية تسهيل دعارة.

(4) 107 قضية إدارة مساكن للدعارة.

(5) قضية بغاء دولي.

(6) 368 قضية استغلال أشخاص في تشكيلات عصابية وأعمال مثل جمع القمامة وبيع سلع تافهة.

هـ- وفي إطار الدورات التدريبية ذات الصلة برفع الوعي للكوادر الشرطية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، تم عقد العديد من الدورات والندوات والأبحاث ومنها :

(1) دورة تدريبية استمرت لمدة أسبوعين خلال الفترة من 2010/11/27 حتي 2010/12/9 بمعهد تدريب ضباط الشرطة بكلية التدريب والتنمية بمشاركة عدد (19) ضابط من جهات الوزارة المختلفة، واستهدفت الدورة تنمية مهارات السادة الضباط فنياً وعلمياً وقانونياً في مجال عمليات مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

(2) إعداد مركز بحوث الشرطة لدراسة عملية ضمن سلسلة دراسات بعنوان "تجارة الأعضاء البشرية بين التجريم وآليات المواجهة خلال شهر يناير 2011، وذلك بمشاركة الأجهزة الأمنية المعنية والأجهزة القومية المتخصصة والجامعات والخبراء من الضباط والأساتذة.

(3) مؤتمر لقيادات أمن المنافذ بوزارة الداخلية خلال الفترة من 6 إلي 2010/11/11، والذي تضمن سُبل وأساليب الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وطرق مكافحة الجرائم داخل الدوائر الجمركية.

(4) حلقة نقاشية بمعهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة بعنوان "ظاهرة الاتجار بالبشر وآليات مواجهتها" والتي تناولت التداعيات الأمنية والاجتماعية لقضية الاتجار بالبشر، والمنظمات الإجرامية ودورها في تلك الجريمة، والصور المعاصرة للاتجار، ودور الأجهزة الأمنية في المكافحة.

(5) إصدار مركز بحوث الشرطة لنشرة توعية بعنوان "الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة"، والتي تم تعميمها علي ضباط وزارة الداخلية لتنمية قدراتهم بالأساليب المتطورة لمكافحة الأشكال المختلفة للاتجار بالبشر.

(6) إدارج الموضوعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر ضمن المناهج الشرطية لطلبة كلية الشرطة بمادة القوانين واللوائح الجنائية المُكملة لقانون العقوبات، حيث تتناول بالدراسة مادة قانون الطفل والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الرق والدعارة وبيع الأطفال.

(7) إدارج الموضوعات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ضمن الموضوعات البحثية المقررة ضمن النشاط البحثي للدارسين والمتدربين بكلية الدراسات العليا والتدريب والتنمية وطلبة كلية الشرطة بالأكاديمية.

و- <u>إسهام وزارة الداخلية في رفع الوعي للكوادر الأمنية الأجنبية والأفريقية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر</u> :

(1) تم عقد دورات تدريبية للكوادر الأمنية من دولتي أرمينيا ومنغوليا في مجال مكافحة ومنع الاتجار بالبشر خلال الفترة من 2010/10/31 حتي 2010/11/5، وذلك بمركز الدراسات الأمنية والتدريب لدول الكومنولث بمركز بحوث الشرطة بالأكاديمية، بالتنسيق مع الصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث بوزارة الخارجية.

(2) تم عقد دورات تدريبية للكوادر الأمنية من بعض الدول الأفريقية حول قضية الاتجار بالبشر وسُبل مواجهتها خلال الفترة من 2010/11/27 حتي 2010/12/23، وذلك بالتنسيق مع الصندوق المصري للتعاون مع دول أفريقيا بوزارة الخارجية.

ز- <u>تنفيذ برنامج تدريبي بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في مجال مكافحة الاتجار بالبشر</u> :

(1) تم عقد دورتين تدريبيتين الأولي خلال الفترة من 13 حتي 2011/6/15، والثانية من 19 حتي 2011/6/23، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومشاركة (20) ضابط من المعنيين بمكافحة الاتجار بالبشر بكل دورة.

(2) تم إعداد دليل تدريبي إرشادي للقائمين علي إنفاذ وتطبيق القانون بالتنسيق بين وزارتي العدل والداخلية وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

(3) تم عقد ندوة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتاريخ 2011/7/22 للضباط الجدد (برتبة ملازم) بمعهد تدريب ضباط الشرطة حول الاتجار بالبشر وأشكاله وسُبل مواجهته.

ح- <u>عقد ورشة عمل بالتعاون مع المكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)</u> :

عقد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ورشة عمل حول بناء قدرات ضباط الشرطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك خلال الفترة من 18 إلي 20 يوليو 2011 بمقر مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة.

4 - وزارة الدفـــــاع :

أ - علي الرغم من الأعباء الكبيرة التي تقع علي عاتق المؤسسة العسكرية منـذ قيـام ثورة الخامس والعشرين من يناير، إلا أنها لا تتواني في مواصلة جهودها الوطنيـة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وقد انعكست جهود وزارة الدفاع وحرصها علـي احترام حقوق الإنسان في نوعية التعامل مع المواطنين المصريين الذي أثني عليـه المجتمع الدولي والوطني علي حدٍ سواء، أو في تعاملها مع كافة اللاجئين بأعدادهم الكبيرة من مختلف الجنسيات سواء علي الحدود المصرية/ الليبيـة، أو المصـرية/ السودانية، أو حتي القادمين من معبر رفح.

ب - تقوم وزارة الدفاع بأجهزتها المختلفة بمراقبة الحدود المصـرية طبقـاً للقـرارات الجمهورية الصادرة بهذا الشأن في الاتجهات الاسـتراتيجية المختلفـة (الشـرقية/ الغربية/ الجنوبية)، وذلك باستخدام أحدث الوسائل والأجهزة التقنية في هذا المجال، وفي حالة ضبط أي حالات تسلل يتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

جـ- تقوم الوزارة بتدريب وتأهيل عناصر حرس الحدود علي كيفية التعامل مع العصابات والعناصر الإجرامية والوسطاء التي تعمل وتُسهل عمليات الاتجار بالبشـر، وكـذا التدريب علي أسلوب التعامل مع الضحايا في إطار القوانين والتشـريعات المعمـول بها، لاسيما في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر، هذا بالإضافة إلي قواعد حقوق الإنسان.

د- تشارك الوزارة بفاعلية في الندوات والمؤتمرات والاجتماعـات وورش العمـل ذات الصلة التي تُنظمها الجهات المعنية المختلفة بالدولـة (المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية/ وزارة الخارجية/....).

5 - وزارة الصحة :

استكمالاً لجهود وزارة الصحة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر المتعلقـة بإنشـاء وحـدة متخصصة بمستشفي البنك الأهلي (إحدي المستشفيات التابعة لوزارة الصحة) بالتعاون مـع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لتقديم الرعاية الصحية والنفسية لضحايا الاتجار بالبشـر وإعادة تأهيلهم فضلاً عن تشكيل "لجنة تسيير" معنية بقضية الاتجار بالبشر[12]، تقوم الوزارة حالياً باستكمال الدورات التدريبية الخاصة بمُقدمي الرعاية الصحية (أطبـاء – ممرضـات) لتنمية قدراتهم لتقديم المساعدة الطبية والتأهيل النفسي لضحايا الاتجار بالبشر، هذا وجاري التنسيق حالياً بشأن وضع "آلية إحالة وطنية" والتي سوف تكون من أهم ركائز عمل الوحدة المتخصصة.

---

(12) تم استعراض جميع التفاصيل الخاصة بتلك الجهود وتفاصيل إنشاء الوحدة ولجنة التسيير في التقرير السابق (ص 18).

6 - وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية :

أ - استكمالاً لما تم عرضه في التقرير السابق من ملامح الاستراتيجية الأساسية لوزارة التضامن والعدالة الاجتماعية في تعاملها مع قضية "الاتجار بالبشر"[13]، من خلال تنفيذ مجموعة من الخدمات والبرامج والأنشطة الوقائية، ومواجهة الأسباب المؤدية إلي تفشي هذه القضية وخاصة الفقر، حيث أن أولويات الوزارة تتركز في قضايا التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات والأسر الأشد احتياجاً، والرعاية الاجتماعية من أجل تحسين نوعية الحياة، وهو ما يُمثل أهم الأدوار التي تقوم بها وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية.

ب- تقوم الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة التضامن والعدالة الاجتماعية في الوقت الحالي بالآتي :

(1) التنسيق مع الإدارة العامة للتدريب بالوزارة لعقد دورات تدريبية حول كافة أبعاد جريمة الاتجار بالبشر.

(2) إعداد مبني مناسب لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر بما يتطلبه من ميزانية وجهاز وظيفي بالكامل وذلك لبدء تشغيله مع الخطة الخمسية 2017/2012.

(3) دراسة دعم الجهاز الوظيفي، من أخصائيين اجتماعيين ونفسيين، للعمل بمكاتب المراقبة الاجتماعية ليتسني حضور أخصائي اجتماعي خلال عملية التعرف علي الضحية وإجراء المقابلات مع الضحايا وكيفية الإحالة، وذلك بالتنسيق مع مديريات التضامن الاجتماعي علي مستوي الجمهورية.

(4) التنسيق مع وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بالمجلس القومي للطفولة والأمومة.

7 - وزارة التربية والتعليم :

أ - استكمالاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية، مع وكيل أول وزارة التربية والتعليم ومسئولي الوزارة المختصين بملف "الاتجار بالبشر"، يوم 30 أغسطس 2010 بمقر اللجنة الوطنية (وزارة الخارجية) [14]، من تنسيق بشأن عمل برامج تدريبية للمُدرسين وإعدادهم مهنياً لتوصيل رسالة للتلاميذ مفادها ضرورة مكافحة الاتجار بالبشر، وكيفية حماية أنفسهم من خطر الوقوع كضحايا للاتجار، فضلاً عن التنسيق بشأن موافاتهم بالمادة العلمية المناسبة لكل فئة تدريسية للتعامل مع هذه الجريمة بشكل مناسب، وإيفاد خبراء متخصصين من اللجنة أو من خارجها لإلقاء محاضرات تعريفية بهذه الجريمة ومخاطرها، التأكد من إلمام المُدرسين بأبعادها.

---

(13) للإطلاع علي أهم ركائز استراتيجية وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية، يُرجي الرجوع إلي التقرير السنوي الثالث (ص 19 و 20).

(14) تم استعراض تفاصيل هذا الاجتماع في التقرير السنوي الثالث (ص 22 و 23).

ب- كانت اللجنة الوطنية التنسيقية قد قامت بالفعل بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بشأن إعداد برنامج تدريبي متكامل للمُدرسين، وذلك بعد قيام اللجنة الوطنية التنسيقية بإعداد "دليل إرشادي" (كان قد أعده مستشار/ هاني جورجي، ود./ عزة العشماوي بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة) يحتوي علي شرح تعريفي مُبسط للقانون الجديد الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر، وشرح لماهية أبعاد الجريمة ومخاطرها وتداعياتها النفسية والجسدية، وكيفية حماية التلاميذ (الأطفال) من الوقوع كضحايا لها، وكان من المقرر أن ينعقد البرنامج خلال الفترة من 5 إلي 7 فبراير 2011، إلا أن الأحداث التي شهدتها مصر حالت دون ذلك، ولكن من المنتظر أن يتم التنسيق بشأن البدء في تلك البرنامج قريباً.

8 - <u>النيابة العامة</u> :

أ - قامت النيابة العامة خلال الفترة من 13 مايو 2010 إلي 26 مايو 2011 -أي في الفترة محل الدراسة- بتنظيم العديد من الندوات وورش العمل والدورات التدريبية سواء بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وقد شارك في هذه الندوات 36 عضو من أعضاء النيابة العامة، ليكون جُملة من تم تدريبهم من النيابة العامة علي مدار السنوات القليلة الماضية -منذ عام 2005- 310 عضواً، حيث تهدف تلك الاستراتيجية التي تتبعها النيابة العامة إلي دعم وتنمية قدرات الأعضاء المناط بهم التعامل مع جرائم الاتجار بالبشر خلال مراحل التحقيق والاستدلال، والتعريف بنُظم الإحالة لتوفير الخدمات لضحايا الاتجار، والتعريف بالصكوك القانونية الدولية المستحدثة في مجال مكافحة الجرائم المُنظمة، وتناول أُسس التعاون الدولي في مجال التصدي لجرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

ب- أصدرت النيابة العامة كتيب خاص بشأن "تطبيق أحكام القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر"، والذي تم توزيعه علي جميع أعضاء النيابة العامة علي مستوي الجمهورية، ويُعتبر هذا الكتيب هو مرجع قانوني شامل ومتكامل لجميع أعضاء النيابة العامة، من حيث تضمينه لكافة الجوانب القانونية والتنظيمية المرتبطة بجرائم الاتجار بالبشر، <u>ومنها</u> :

(1) الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2011 الصادر من النائب العام بشأن تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

(2) مذكرة إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة بأهم العناصر التي يجب مراعاتها في تطبيق أحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

(3) نصوص القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

(4) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3028 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الاتجار بالبشر.

جـ- تضطلع النيابة العامة بدور هام خلال مراحل التحقيق والاستدلال في قضايا الاتجار بالبشر المنظورة أمامها -التي تم استعراضها في البند ثانياً من القسم الأول بهذا الفصل وغيرها من القضايا والتي من أشهرها هذا العام قضية مركز التجميل والماساج الذي كان يُدار بواسطة مواطن صيني- مما يعكس وعي وإلمام كوادرها بأبعاد جرائم الاتجار بالبشر.

9 - المخابرات العامة :

تقوم المخابرات العامة بعمليات المتابعة الأمنية لجميع شبكات الجريمة الدولية المُنظمة العاملة في مجالات الاتجار بالبشر والجرائم الأخري المرتبطة بها، كما تقوم بالتنسيق مع اللجنة الوطنية والجهات الوطنية المعنية في الإجراءات الأمنية المرتبطة بالاتجار بالبشر، بالإضافة إلي حضور ممثل عن الجهاز في جميع الاجتماعات التنسيقية للجنة الوطنية.

10 - المجلس القومي لحقوق الإنسان [15]:

تتضمن خطة عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن جهود مكافحة الاتجار بالبشر، العمل علي المحاور الآتية :

أ - القيام بحملات توعية بظاهرة الاتجار بالبشر واشكالها ومخاطرها :

(1) يحرص المجلس القومى لحقوق الانسان علي نشر ثقافة حقوق الانسان وادماج موضوعات الاتجار بالبشر ضمن مشروعه القومى " نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان " لانها تعد من اكثر الجرائم التى تنتهك حقوق الانسان وكرامته.

(2) يسعى المجلس من خلال الحملة الى تمكين المجتمع من فهم اشكاليات الاتجار بالبشر واثارها السلبية على أمن وسلامة الوطن وسوف تشمل هذه الحملات :

(أ) العاملين بكافة الوزارات من خلال متابعة خطة عمل الوزارات بما يتفق مع مبادئ حقوق الانسان مع مطالبة السادة ممثلى الوزارات بضرورة قيام المجلس باعداد دورات خاصة بحقوق الانسان للعاملين فى كل وزارة لتوحيد سياسة كل الجهات الحكومية من مفهوم حقوق الانسان .

(ب) العمال المصريين المسافرين للخارج كدورة توجيهية لمعرفة حقوقهم فى بلد المقصد وحمايتهم من اى استغلال وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة القوى العاملة والهجرة

(جـ) مؤسسات المجتمع المدنى الراغبة فى التعاون والمشاركة حيث ان دور المجتمع المدنى فى مكافحة الاتجاربالبشردورمحورى .

---

(15) الموقع الرسمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان: http://www.nchr.org.eg

ب - تدريس موضوعات الاتجار بالبشر ضمن مبادئ حقوق الانسان لطلبة المدارس والجامعات :

وذلك لضرورة الإلمام بالقضايا المعاصرة لزيادة الوعى بالمخاطر المحتملة وطرق الحماية، وسوف يتم التنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية ووزارة التربية والتعليم ومشروع الحماية بجامعة جون هوبكنز من حيث جمع المادة العلمية المقررة.

جـ - عقد ورش للوصول إلي أفضل البرامج للحد من الفقر والتسرب من التعليم :

وذلك تأكيداً اما انتهت إليه الدراسات أن الفقر والجهل من أهم الأسباب المؤدية لانتشار جريمة الاتجار بالبشر، هذا وسوف يتم تنظيم هذه الورش بالتعاون مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالموضوع.

د - مشاركة المجلس فى المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالاتجار بالبشر :

وذلك لتعميق التعاون وتبادل المعلومات والخبرات والتعرف على التجارب الناجحة فى مكافحة الاتجار وحماية الضحايا، ومن هذه المؤتمرات :

(1) ندوة بعنوان " نموذج لقانون حماية الطفل" اعده د.محمد مطر مشروع الحماية جامعة جون هوبكنز الاسكندرية اكتوبر2010.

(2) مؤتمر "مكافحة الاتجار بالبشرفى المنطقة العربية" اعدته جمعية المستقبل بالاردن لمدة ثلاث ايام سبتمبر 2010.

(3) اجتماع لجنة الخبراء المكلفة بدراسة مشروع الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر بناء على مبادرة من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة الدول العربية و الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال المدة من 20-2010/12/22 .

(4) اجتماع لجنة الخبراء لمناقشة المحاور الاساسية التى تضمنتها الاستراتيجية يومي الأربعاء والخميس 27 – 28 مايو 2011.

(5) ندوة بعنوان " نماذج مقارنة فى رصد حالات الاتجار بالبشر" السبت 5/14/ 2011 اعدتها اللجنة الوطنية التنسيقية ومشروع الحماية جامعة جونز هوبكنز مع منظمات المجتمع المدنى.

هـ- إنشاء وحدة خاصة بـ"الاتجار بالبشر" :

استكمالاً لما بدأه المجلس من دراسة إنشاء وحدة خاصة بـ"الاتجار بالبشر" داخل هيكل المجلس، ليكون لها دور فعّال في مكافحة ومنع هذه الجريمة، وتعني بالعملية التنسيقية مع الأمانة الفنية للجنة الوطنية والجهات الوطنية الأعضاء في إطار الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لهذه الجريمة وتقديم الحماية والمساعدة لضحاياها –وهو ما قد تم عرضه في التقرير السابق–، فقد كان المجلس علي وشك الإعلان عن إنشاء تلك الوحدة، إلا أنه نظراً للظروف التي تمر بها البلاد وما نجم من أضرار بمبني المجلس، فقد يتأخر الإعلان عن إنشاء الوحدة بعض الوقت.

11 - المجلـــــــــــس القـــــــــــومي للطفولـــــــــــة والأمومـــــــــــة [16] (وحدة منع الاتجار في الأطفال) [17] [18] :

أ - الخطة الوطنية لمنع الاتجار بالأطفال :

قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية -وفق ما جاء بخطة المجلس من تعهدات وأدوار يُمكنه القيام بها- بوضع البرامج والأنشطة التي يُمكن للمجلس القيام بها سواء بمفرده أو بالتعاون مع الجهات الوطنية، وسيكون دور الوحدة التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ الخطة بالتعاون مع الشركاء وفقاً للإطار الزمني المحدد، وضمان تدبير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج المدرجة بالخطة التي ترتكز علي المنع، الحماية وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم في المجتمع، و كذلك الملاحقة و إنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ب- بناء الكـــــوادر:

عقدت الوحدة 95 دورة تدريبية لرفع الوعي للقائمين علي الجمعيات الأهلية ومقدمي الخدمات الاجتماعية، حيث تم تدريب 4335 شخص من الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني وصديقات الأسرة والأخصائيات الاجتماعيات وأطباء خط المشورة، وخرجت تلك الدورات بتوصيات تقوم علي أهمية العمل علي تجفيف منابع الاتجار بالأطفال من خلال تمكين الأسرة ومنع التسرب من التعليم، مع ضرورة وضع برامج وتدخلات غير تقليدية لمجابهة تلك جريمة.

جـ- الدعم الفني للجهات الشريكة :

(1) شاركت الوحدة في ورشة عمل بالتعاون مع هيئة الاستعلامات لتوعية مسئولي المكاتب الفرعية بجريمة الاتجار بالبشر.

(2) شاركت الوحدة في 3 دورات تدريبه لبناء قدرات مسئولي إنفاذ القانون (الشرطة/ القضاء) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في يونيو 2011.

د- استكمال قواعد البيانات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأطفال :

يتواصل التنسيق المستمر بين الوحدة وبين وزارات القوي العاملة والداخلية والعدل والنيابة العامة، لموافاة الوحدة بالبيانات الخاصة المتعلقة باستغلال الأطفال بالعمل القسري والدعارة وزواج الفتيات الأطفال من أجانب وخطف واستبدال المواليد.

---

(16) الموقع الرسمي للمجلس القومي للطفولة والأمومة: http://www.nccm.org.eg

(17) الموقع الرسمي لوحدة منع الاتجار في الأطفال: http://www.child-trafficking.info

(18) للإطلاع علي التقرير التفصيلي حول نشاط الوحدة (2010-2011):
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/unit/Pages/2011.aspx

هـ - **إستكمال حملة منع زواج القاصرات بما يُسمي زيجات "موسمية" أو "صيفية" [19] :**

استكمالاً لنشاط الوحدة بشأن هذه الحملة كنشاط مستمر علي مدار العام، فقد اتخذت الوحدة منهجاً علمياً منظماً للتصدي لتلك المشكلة، يقوم علي المسارات التالية :

(1) المسار الأول : التعرف علي حجم المشكلة وتمكين الأسرة، من خلال :

(أ) التعرف علي حجم المشكلة من خلال دراسة ميدانية ببعض القري.

(ب) رفع الوعي وتغيير السلوك بالاتصال الجماهيري المباشر.

(جـ) تنمية المهارات الحياتية من خلال برنامج المرأة المصرية تتكلم[20].

(د) محو الأمية باستخدام منهج وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

(هـ) مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي وتجفيف منابع الاتجار بالأطفال.

(2) المسار الثاني : إعداد دراسات مقارنة لرصد مشكلة زواج الأطفال بالقري الأكثر فقراً، ومنها دراسة للوقوف علي حجم وطبيعة المشكلة بمحافظة أسيوط (ديسمبر 2010- يناير 2011).

(3) المسار الثالث : إعداد دراسة لرصد أسباب زواج المصريين من أجانب مسنين بمحافظات أسوان والأقصر والغردقة وشرم الشيخ (ديسمبر 2010).

و- **تشكيل لجنة تشاورية لبحث قضية "العمالة المنزلية" في إطار مكافحة الاتجار بالبشر :**

بمبادرة من المجلس القومي للطفولة والأمومة تم تشكيل لجنة تشاوريه تضم ممثلي المجتمع المدني، ووزارة القوي العاملة والهجرة، واللجنة الوطنية التنسيقية، ومنظمات الأمم المتحدة، ووضع المجلس خطة عمل بإطار زمني مدته ستة أشهر، ينتهي بأن تخلص هذه اللجنة إلي اقتراح سياسات وبرامج لتنظيم مشكلة خادمات المنازل من الفتيات الأطفال، كنمط من أنماط الاستغلال، والعمالة القسرية، لاسيما في ضوء غياب ضوابط وقواعد بيانات لتنظيمها، وما قد يصاحبها من انتهاكات وعبودية، وتعمل اللجنة علي المحاور التالية :

(1) محور معالجة التراخي في إنفاذ الحقوق والتشريعات.

(2) محور رفع الوعي وتنشيط آليات الإبلاغ.

(3) محور الملاحقة.

(4) محور الدراسات والبحوث ورصد حجم المشكلة.

(5) محور التمكين الاقتصادي للأسر ومنع التسرب من التعليم.

---

(19) للإطلاع علي نشاط الوحدة في هذه الحملة من توعية وتدريب وبناء قدرات، يُرجي الرجوع إلي التقرير السنوي الثالث (ص 25).

(20) هو برنامج لتنمية المهارات الحياتية ومنها مهارات التفاوض واتخاذ القرار والمشاركة السياسية ونبذ العنف، وذلك لتمكين الفتيات وتطوير قدراتهن وثقتهن بأنفسهن.

ز- مراكز الإيواء التابعة للمجلس :

(1) يستمر المجلس في جهوده تجاه "مركز السلام" ويستقبل الحالات العديدة فيه، والذي قد أنشأه بالتعاون مع جمعية FACE الأهلية، والذى يعد أول مأوى للأطفال من ضحايا الاتجار، وكان قد افتتحه المجلس في يناير 2009 [21]، ووصل عدد الأطفال المستفيدين من خلال هذا المأوي خلال الفترة من يناير حتي ديسمبر 2010 إلي 42186 طفل.

(2) إنشاء أول مأوي إقليمي للنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والذي من بين أهدافه :

(أ) مساعدة الضحايا من الفتيات و النساء المصريات وغيرهن ابتداءً من نقطة الاتصال الأولي، والفرز، حتى إعادة الإدماج في المجتمع.

(ب) توفير الأمن والسلامة الشخصية للضحايا.

(3) عقد المجلس يوم 3 مايو 2011 اللقاء الوطني "التنويه للمأوي الإقليمي لإعادة تأهيل الفتيات والنساء ضحايا الاتجار"، بحضور الجهات الأهلية والوطنية ذات الصلة للتعريف بخدمات المأوي والاتفاق علي آليات التشبيك والإحالة، وتبع هذا اللقاء سلسلة من الدورات التدريبية وفق خطة تنفيذية لإنفاذ التوصيات التي خرجت عنه[22].

حـ - أنشطة التوعية بسُبل منع الاتجار بالأطفال :

(1) أصدرت الوحدة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مطويات ومواد إعلامية للتوعية بمخاطر الاتجار بالأطفال والترويج لخدمات إعادة التأهيل، كم تم إصدار دليل عن مؤشرات التعرف علي الضحايا وسبل مساعدتهم وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.

(2) أصدرت الوحدة الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال (عربي /انجليزي).

(3) أصدرت الوحدة كتيباً إرشادياً عن إدارة وإعادة تأهيل الضحايا بمركز حماية الطفولة بمدينة السلام.

(4) أصدرت الوحدة كتيب عن قصص النجاح (لمنع زواج الأطفال بالحوامدية).

(5) أصدرت الوحدة مطوية عن مشروع التمكين الاقتصادي للأسرة بالحوامدية لمكافحة زواج القاصرات.

(6) طبع القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

(7) تشارك الوحدة ضمن فريق عمل مبادرة " الاستخدام الآمن للإنترنت" بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر الوعي بجرائم استغلال الأطفال في الأعمال الإباحية عبر الإنترنت، حيث انتهت الوحدة من إعداد دليل المُدرب لاستخدام الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات ويتم استخدامه لنشر الوعي بالمدارس ومراكز الشباب ومقار الجمعيات الأهلية.

---

(21) للإطلاع علي التفاصيل الخاصة بهذا المأوي، يُرجي الرجوع إلي التقرير السنوي الثاني (ص 15).

(22) سوف يتم استعراض تفاصيل تلك الدورات في البند ثانياً من القسم الثاني بالفصل الثالث في إطار تناول بُعد التعاون مع المجتمع المدني.

ط - خطة التحرك المستقبلي للوحدة التي تسعي لتنفيذهـــا :

(1) متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لمنع الإتجار بالأطفال بعد إدراجها ضمن الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بـــين الجهـــات ذات الصلة ومتابعة تنفيذ الأنشطة الـــواردة بالخطـــة، وتوســـيع الـــدورات التدريبية لبناء القدرات، والتعاون الدولي مع المنظمات الدولية، فضلاً عـــن بذل مزيد من الجهود على المستوى الترويجي والإعلامي وإطلاق حمـــلات إعلامية، وتفعيل المزيد من التعاون الدولي بهدف بناء القـــدرات الوطنيـــة والوقوف على أهم المستجدات الدولية في هذا المجال.

(2) التنسيق علي المستوي الوطني مع اللجنة الوطنية التنسيقية.

(3) حملات تغيير السلوك بالتوازي مع تحسين آليات الإبلاغ والملاحقة.

(4) الاستمرار في إعادة تأهيل ودمج الضحايا المصريين والأجانب من النســـاء والفتيات بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وتقديم الدعم الفني للجمعيات الأهلية في هذا الخصوص.

(5) استمرار الجهود بشأن موضوع "العمالة المنزلية"، من خلال مجموعة العمل التشاورية سالفة الذكر (بند و).

(6) جاري تنفيذ أنشطة تتعلق بإنفاذ حقوق الأطفال اللاجئين بالتنسيق مع هيئـــة الإغاثة الكاثوليكية.

12 - الصندوق الاجتماعي للتنمية [23] :

أ - علي الرغم من أن الصندوق ليس من الجهات الأعضاء باللجنة الوطنية التنسيقية، إلا أنه شريك هام للجنة إضطلع -ولازال- بدورٍ هام كشبكة أمان اجتماعي في عمل مشروعات وبرامج تستهدف الحد من الفقر، الذي يُعد أهم أسباب انتشار جريمة الاتجار بالبشر، كما يعمل علي مساعدة الفئات الأكثر عُرضة لهذه الجريمة من خلال منح القروض وعمل المشروعات وإيجاد فرص عمل للشباب، بالإضافة إلي تنفيذ مشروعات لمحو الأمية، ومشروعات دعم خدمات الصحة الإنجابية، ومشروعات تحسين البنية الأساسية، وتهدف كافة تلك المشروعات إلي رفع كفاءة المواطنين.

ب - قام الصندوق، وفقاً لما وافته به اللجنة الوطنية التنسيقية من نتائج للدراسة البحثية التي أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بشأن أكثر المناطق التي تنتشر بها أشكال الاتجار بالبشر ووفقاً لالتزامات الصندوق من خلال الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بمنح قروض متناهية الصغر للأسر والأفراد بتلك المناطق من خلال الجمعيات الأهلية ذات المصداقية العالية، كالتالي :

(1) محافظة القاهرة :

- **مبالغ القروض الممنوحة: 111,217,494 جم.**
- **عدد القروض الممنوحة: 60,545 قرض.**
- **فرص العمل المحققة: 72,197 فرصة عمل.**

(2) محافظة الجيزة :

- **مبالغ القروض الممنوحة: 102,283,953 جم.**
- **عدد القروض الممنوحة: 55,652 قرض.**
- **فرص العمل المحققة: 66,108 فرصة عمل.**

(3) محافظة الفيوم :

- **مبالغ القروض الممنوحة: 231,296,875 جم.**
- **عدد القروض الممنوحة: 99,792 قرض.**
- **فرص العمل المحققة: 117,589 فرصة عمل.**

جـ - خلال السنوات القليلة الماضية تعاون الصندوق مع العديد من الجمعيات الأهلية الفاعلة في هذا المجال، والتي تكتسب ثقة اللجنة الوطنية التنسيقية وتتعاون معها اللجنة بصفة دائمة، وذلك من خلال القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر، ووصلت قيمة القروض الممنوحة من خلال تلك الجمعيات إلي 52,790,700 جم، وتم تمويل عدد 10,990 مشروع ونتج عنه حوالي 12000 فرصة عمل.

د - جاري التنسيق حالياً بين الصندوق ومكتب القاهرة الإقليمي (التابع للصندوق) في المرحلة التجريبية لترشيح الجمعيات ذات الخبرة في مجال الإقراض متناهي الصغر وتعمل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لإعداد مقترح لتمويل تلك الجمعيات بفائدة منخفضة لتقديم قروض بشروط ميسرة للأسر المُعرضة لجرائم الاتجار بالبشر، بالإضافة إلي مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية لتحسين الظروف المعيشية.

---

(23) هو صندوق تابع لمجلس الوزراء يهدف إلي تمويل البرامج والمشروعات الصغيرة لمساعدة بعض الفئات علي البدء في عمل مشروعات لأنفسهم، كما أنه يمنح بعض الأسر قروض صغيرة لذات الغرض، والصندوق ليس جهة عضو باللجنة الوطنية التنسيقية.

القسم الثالث
المسار الإعلامى والترويجى

أولاً : دور وزارة الإعلام وأجهزتها وأنشطتها التنفيذية والخطط المستقبلية للتناول الإعلامي لقضية الاتجار بالبشر [24]:

1 - الهيئة العامة للاستعلامات [25]:

أ - اجتماع قيادات مراكز النيل حول موضوع "الاتجار بالبشر" (10 يناير 2011) :

(1) عقدت الهيئة العامة للاستعلامات يوم 10 يناير 2011 اجتماعاً موسعاً لقيادات مراكز النيل (بمختلف محافظات الجمهورية) التابعة للهيئة، وذلك بمقر الهيئة وبحضور رئيسها، السفير/ إسماعيل خيرت، والسفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، التي ألقت محاضرة شاملة عن كافة جوانب وأبعاد قضية الاتجار بالبشر وأشكالها ومسبباتها ومخاطرها، وكيفية التناول الإعلامي لها بمهنية ودقة، وأهمية توعية المجتمع بالفرق بينها وبين الأشكال الأخري من الجرائم التي تتلامس معها (الهجرة غير الشرعية، والاتجار في الأعضاء البشرية، وأطفال الشوارع،..)، والتي شرحته بالتفصيل ممثلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أعد الدراسة البحثية حول "حالة الاتجار بالبشر في مصر".

(2) ناقش الاجتماع أيضاً ملامح خطة الهيئة العامة للاستعلامات في التناول الإعلامي لهذه القضية هذا العام، ودور قيادات المراكز والمهام المنوطة بهم كل في محافظته، وكيفية توصيل الرسالة الإعلامية بحرفية لكافة المحافظات، واللغة الحوارية المُستخدمة لكل محافظة حسب عاداتها وتقاليدها.

ب - أهم ملامح خطة هيئة الاستعلامات في التناول الإعلامي لقضية "الاتجار بالبشر" :

(1) أهداف الخطة :

(أ) التوعية بقضية الاتجار بالبشر : مفهومها ، مسبباتها ، أنماطها وخاصة تلك التى تفرزها الأعراف والتقاليد المنتشرة فى المجتمع، مع التركيز على أكثر فئات المجتمع استهدافاً، بالإضافة إلى التوعية بالقوانين والتشريعات ذات الصلة مع التركيز على ما تكفله من عقوبات للجناة وإعلاء لمصلحة الضحايا، وكذلك التوعية بالجهود المبذولة فى سبيل التصدى لمخاطر هذه القضية علي المجتمع ككل.

---

(24) قد يكون التناول الإعلامي وجهود وزارة الإعلام هذا العام أقل من المعتاد أو لم يتم تنفيذ كافة بنود الخطط التي تم استعراضها من قبل، وذلك نظراً لما تمر به البلاد وتوجه الإعلام بصفة عامة لمتابعة ما يجري بالبلاد.

(25) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات : www.sis.gov.eg.

(ب) توعية كافة شرائح وفئات المجتمع بهدف منع دخول أفراد جدد فى دائرة جرائم الاتجار بالبشر سواء كضحايا أو كمجرمين.

(جـ) توعية الأفراد بحقوقهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بالتصدى للاتجار بالبشر بهدف خلق رأى عام مناهض للجريمة، وإرشادهم وحثهم على التعاون مع الجهود المبذولة من جانب مختلف الجهات المعنية.

(2) <u>التحرك الإعلامـــــى</u> :

(أ) <u>فى الخارج (من خلال مكاتب الإعلام الخارجية التابعة للهيئة)</u> :

يتم موافاة الهيئة بنماذج لحملات إعلامية ناجحة عن قضية الاتجار بالبشر يمكن الاسترشاد بما يتناسب منها مع طبيعة المشكلة وقيم وتقاليد المجتمع المصرى، بالإضافة إلى الترويج إعلامياً فى دول المقر للجهود الوطنية المبذولة لمكافحة هذه الجريمة، وكذلك للقوانين ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية والجهات المعنية.

(ب) <u>فى الداخـــــل</u> :

- **الاعتماد على نتائج الدراسة التى أعدها المركـــز القـــومى للبحـــوث الاجتماعية والجنائية فى توجيه الرسالة الإعلامية المناسبة لتحقيق الهدف المرجو من استخدامها فى كل محافظة ولكل فئـــة عمريـــة، وكذلك للضحايا الفعليين والمحتملين وللجناة.**
- **استخدام أساليب اتصال متعددة (الاتصـــال المباشـــر، المطبوعـــات والوسائل المقروءة، الوسائل المسموعة والمرئية) مع مراعاة تعدد فئات الجمهور المستهدف واختلاف ظروفها وارتفاع معدلات الأمية فى بعض الأماكن، مع إيلاء أهمية أكبـــر للاتصـــال المباشـــر مـــع الجمهور فى المحافظات من خلال عقـــد حلقـــات نقاشـــية ونـــدوات ولقاءات وورش عمل ودورات تدريبية فى مراكز الإعلام الـــداخلي وقصور الثقافة ومراكز الشباب .**
- **<u>وترتكز التوعية فى الداخل علي</u> :**
  - *** إصدار وتوزيع كتيبات ومطبوعات تتناول كافـــة الجوانـــب المتعلقة بقضية الاتجار بالبشر .**
  - *** تكثيف تناول القضية فى الصحف والمجلات واسعة الانتشار (علماً بأن هذا الأمر بدأ يبرز تنفيذه بالفعل).**
  - *** وضع إعلانات فى الشوارع والميادين الرئيسية والمطـــارات والموانىء فى مختلف المحافظات للتوعية بأشكال الاتجـــار وحقوق الضحايا وعقوبات للجناة.**

* وضع icon موحد على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات أعضاء اللجنة ومنظمات المجتمع المدنى ومواقع مجتمع الأعمال، على أن يُمثل رابطاً بالموقع الرسمي للجنة الوطنية على موقع وزارة الخارجية، والعمل على التواصل الاجتماعى من خلال المواقع التى يُقبل عليها الجمهور وخاصة الشباب.
* إطلاق حملة إعلانية على كافة المواقع الإلكترونية للوزارات والهيئات.
* الاستعانة بالشخصيات البارزة ذات التأثير فى المجتمع والتى تُمثل القدوة لدى البعض، فى تكوين رأى عام مناهض لتلك القضية (فنانين- رياضيين- كتاب- مطربين-...)، والاعتماد على القيادات المحلية والشعبية والخطاب الدينى.
* التركيز على القنوات التليفزيونية والإذاعية لإحداث التأثير المطلوب، بحيث يتم تناول القضية فى البرامج الأكثر جذباً للجمهور (خاصة فى القنوات الفضائية).
* تكثيف عرض الأفلام والأعمال الدرامية التى تتناول كل ما له صلة بقضية الاتجار بالبشر.

(3) <u>الجمهور المستهدف</u> :

المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته، مع مراعاة الاحتياجات وطبيعة المشكلات والثقافات المختلفة للمحافظات والقري والكفور.

(4) <u>الرسالة الإعلامية</u> :

التركيز علي رسالة إعلامية مفادها إمكانية تعرض كل فرد في المجتمع للوقوع كضحية للاتجار بالبشر، <u>مع الأخذ فى الاعتبار</u>:

(أ) ضرورة تنوع الرسائل الإعلامية الموجهة لكل طرف على حدة (أطفال، شباب، ضحايا، جناة،...).

(ب) تبسيط وتوضيح الرسالة الإعلامية واستخدام أساليب مبتكرة ومتنوعة وجذابة لتُحدث الرسالة الأثر المطلوب منها.

(5) <u>متطلبات تنفيذ الخطة</u> :

(أ) التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات الإعلامية.

(ب) التعاون والتكامل مع الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدنى، والمجتمعات الفنية والثقافية.

(جـ) توفير مصادر تمويل مناسبة لتنفيذ الحملات الإعلامية.

(6) <u>مدة تنفيذ الخطة</u> :

يتم تنفيذ حملة إعلامية مكثفة، ويتم تقييمها نصف سنوياً للوقوف على مدى تحقيقها للهدف المرجو منها والنظر فى إجراء أية تعديلات مطلوبة عليها.

2 - اتحاد الإذاعة والتلفزيون :

أ - الخطط والسياسات الإعلامية :

(1) تم وضع خطة إعلامية خاصة بدور الإعلام في مواجهة الاتجار بالبشر، وترتكز الخطة علي رؤية استراتيجية شاملة لدور الإعلام في دعم وتعزيز حقوق الإنسان ومواجهة كافة أشكال انتهاكات هذه الحقوق.

(3) قدمت الخطة برنامجاً متكاملاً للتعامل مع كافة أشكال الاتجار بالبشر-ككل متكامل- ومحاور المعالجة الإعلامية لكافة المشكلات المسببة لهذه الظاهرة.

(4) وعلي مستوي آليات التنفيذ، فتشمل :

(أ) إنتاج أفلام تسجيلية حول جرائم الاتجار بالبشر وجهود مواجهتها (وطنياً، وإقليمياً، ودولياً).

(ب) البرامج الحوارية بمختلف نوعياتها وأشكالها.

(جـ) التنويهات ومواد التوعية المتنوعة.

(د) التغطية الإخبارية الشاملة لهذه القضية في النشرات والبرامج والتعليقات والتحليلات الإخبارية.

ب- البرامج :

(1) تم تناول قضية الاتجار بالبشر من خلال البرامج المرئية والمسموعة في مختلف الإذاعات والقنوات (الأرضية والفضائية المتخصصة)، ومن أهمها:

(أ) البرامج والمواد الإخبارية: النشرات الإخبارية، البرامج الإخبارية اليومية (صباح الخير يا مصر، صباح جديد، من القاهرة) والبرامج الإخبارية الخاصة التي ناقشت في بعض حلقاتها هذه القضية مثل: (حديث المدينة، ملف خاص، دائرة الحوار، البُعد الآخر، المشهد، حقوق الإنسان، قضية ورأي،...).

(ب) البرامج الجماهيرية الكبري مثل: "مصر النهاردة"، وبرامج المرأة والمجتمع مثل: (زينة، ريحانة، طعم البيوت)، والبرامج الصباحية اليومية ومنها "يسعد صباحك".

(جـ) مجموعة من البرامج علي الإذاعات والقنوات الإقليمية.

(د) مجموعة من البرامج علي القنوات المتخصصة (الثقافية، والأسرة والطفل، نايل لايف).

(2) ناقشت هذه البرامج مختلف القضايا المرتبطة بقضية الاتجار بالبشر، مثل عمالة الأطفال، أطفال الشوارع، الهجرة غير الشرعية، زواج القاصرات، سرقة وتجارة الأعضاء البشرية،...

ثانياً : الصحافـــة [26] :

1 - تقوم العديد من الصحف والمجلات بتغطية المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تتنـــاول قضايا الاتجار بالبشر ومخاطرها سواء علي الســـتوي الـــوطني أو الإقليمـــي أو الـــدولي، ومن أهم تلك المؤتمرات منتدي الأقصر الدولي الذي عُقد خلال الفتـــرة مـــن 10 إلـــي 12 ديسمبر 2010 بحضور العديد من الشخصيات العالميـــة فـــي عـــالم السياســـة والأعمـــال والإعلام والفن.

2 - تقوم الصحافة بتغطية شاملة لجميع القضايا التي يتم الإعلان عنها كقضايا تدخل في نطـــاق جرائم الاتجار بالبشر، وتتابع سير عملية التحقيق والمحاكمة في تلك القضايا، كمـــا تهـــتم الصحافة أيضاً بإجراء حوارات صحفية مع رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنـــع الاتجار بالبشر، فضلاً عن كبار المسئولين بالجهات الوطنية الأعضاء باللجنة.

---

(26) للإطـــلاع علـــي التغطيـــة الصـــحفية للمـــؤتمرات والنـــدوات ذات الصـــلة، وبيانـــات رئـــيس اللجنـــة الوطنية، وبيانات وزارة الخارجية ذات الصلة، والمتابعة الصحفية لقضايا الاتجار بالبشر، والمتابعة الصحفية لهذا الموضوع بشكل عام:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/press/Pages/default.aspx

الفصل الثاني
التعاون الدولى والإقليمى

المقدمـــــة :

* **يتسع حجم ظاهرة "الاتجار بالبشر" ارتباطاً بالعولمة وما تكفله من حدود مفتوحة واتصالات سريعة بين الدول وسهولة في الانتقال والسُبل المتطورة في التحايل وتزوير الوثائق، ولـــم تعُد هناك دولة بعيدة عن وصول جرائم الاتجار بالبشر إليها، حيث أنها جريمة مُنظمة عالمية عبر وطنية، تتجاوز الحدود وتُهدد جميع دول العالم، سواء كانت تلك الدولة دولة مصدر أو مقصد أو حتي دولة عبور.**
* **يتعين علي جميع الدول، بناءً علي هذا، أن تتكاتف وتتعـــاون وتُنســـق الجهـــود الوطنيـــة والإقليمية والدولية للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر ومسبباتها، حيث لا تستطيع أية دولة أن تواجه هذه الجريمة بمفردها، لاسيما إذا كانت دولة نامية، ويتمثل هذا التعاون فـــي إبـــرام اتفاقيات تعاون قضائي وملاحقة مجرمين وتسليمهم، إبرام اتفاقيات لعمل برامج ومشـــاريع تنموية تحد من مسببات انتشار بعض أشكال جرائم الاتجار بالبشر، عمل بروتوكولات تعاون لإيجاد فرص عمل شرعية للشباب الراغب في الهجرة، تبادل الخبرات والتقنيات التدريبيـــة والتأهيلية.**
* **ويرصد هذا الفصل بُعدي التعاون الدولي والإقليمي ومدي أهميته والخطط المستقبلية له من خلال قسمين :**

1 - القسم الأول :

التعاون الدولى.

(التعاون مع المنظمات الدولية/ والمؤتمرات الدولية التـــي شـــاركت فيهـــا الأمانـــة الفنية للجنة).

2 - القسم الثاني :

التعاون الإقليمي.

القسم الأول
التعاون الدولى

أولاً: التعاون مع المنظمات الدولية :

1 - الأمم المتحدة :

أ- تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر حول زيارتها إلي مصر[27]:

(1) قدّمت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال تقريرها النهائي حول زيارتها إلي مصر في أبريل من العام الماضي، خلال الدورة الـ17 لمجلس حقوق الإنسان في يونيو من هذا العام، حيث استعرضت المقررة الخاصة عناصر التقرير في جلسة حوار تفاعلي بالمجلس، ورأس وفد مصر خلال الجلسة السفير/ هشام بدر، رئيس بعثة جمهورية مصر العربية لدي المقر الأوروبي للأمم المتحدة.

(2) رحبت المقررة في تقريرها بالجهود الوطنية المبذولة والتزام مصر بمواجهة هذه الجريمة، مبرزة تبني قانون خاص بمكافحة الاتجار بالبشر، كما رحبت بالدور المحوري للجنة الوطنية التنسيقية في عملية إعداد هذا القانون وكذا صياغة "خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"، كما أثنت من خلال تقريرها علي حملات نشر الوعي وتدريب وبناء قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون، وأثنت أيضاً علي دور وزارة الأسرة والسكان والمجلس القومي للطفولة والأمومة في التعامل مع قضية "الزواج الموسمي أو المؤقت"، وتوفير مراكز لإيواء الضحايا.

(3) أشارت المقررة في التقرير إلي أن مصر أصبحت دولة مصدر ومقصد للاتجار بالبشر، مع الإعراب عن القلق تجاه ارتفاع معدل "الزواج الموسمي أو المؤقت"، والقلق أيضاً تجاه التقارير التي تُشير إلي الاتجار بالمهاجرين بغرض العمالة المنزلية.

(4) خرج التقرير ببعض التوصيات، كان أهمها :

(أ) أهمية البناء علي الجهود الخاصة بجمع المعلومات الدقيقة والشاملة حول أشكال الاتجار بالبشر في مصر.

(ب) التوسع في البرامج التدريبية ونشر الوعي بهذه الجريمة وأشكالها ومخاطرها، لاسيما لكوادر إنفاذ القانون (شرطة وقضاء) ورجال حرس الحدود والهجرة ومفتشي العمل.

(جـ) الحاجة إلي وضع آليات فعّالة "للتعرف علي الضحية"، بالإضافة إلي وضع "آلية إحالة وطنية".

(د) أهمية توفير السُبل الملائمة لإيواء الضحايا بغض النظر عن السن أو النوع أو الجنسية أو وضعيتهم كماهجرين.

---

(27) للإطلاع علي كافة تفاصيل تلك الزيارة والأحداث والوثائق الخاصة بها، يُرجي الرجوع إلي التقرير السنوي الثالث (ص 38،39،40).

ب- اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار "الاتجار في النساء والفتيات" :

(1) شاركت مصر في تبني القرار الذي تتقدم به الفلبين كل عامين إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمُعنون "الاتجار في النساء والفتيات"، وذلك إيماناً من مصر بأن النساء والفتيات هن من أكثر الفئات عُرضة لمخاطر جرائم الاتجار بالبشر.

(2) يؤكد القرار علي تجريم كافة أشكال الاتجار بما في ذلك الاتجار في الأعضاء البشرية، وعلي أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهتها، والتنسيق المستمر بين المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بمكافحة الاتجار بالبشر وببيع الأطفال وبمكافحة الأشكال المعاصرة للعبودية، كما يُرحب باعتماد الجمعية العامة لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر ويدعو للتنفيذ الفعّال لها وللمساهمة في صندوق مساعدة الضحايا، كما يدعو منظومة الأمم المتحدة إلي دمج تلك القضية في كافة برامجها وسياساتها.

جـ - مجلس حقوق الإنسان :

(1) قرارات المجلس :

شاركت مصر فى تبنى القرار الألمانى-الفلبينى حول الاتجار بالبشر المُقدم إلى دورة مجلس حقوق الإنسان فى يونيو 2011 [28]، والذى يتم التقدم به سنوياً لمجلس حقوق الإنسان، حيث ركز هذا العام على الترحيب بالدور الذى تقوم به المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر، وتمديد فترة ولايتها للعمل علي تعزيز منع الاتجار بالبشر بكافة أشكاله وتبني التدابير اللازمة لحماية حقوق ضحايا الاتجار، كما طالب القرار المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوفير كافة الموارد اللازمة للمقررة الخاصة لضمان التنفيذ الفعّال لولايتها، وطالب القرار الحكومات بالتعاون مع المقررة الخاصة في تنفيذ ولايتها.

(2) المشاركة في فعاليات المجلس في مجال الاتجار بالبشر :

تتابع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر مداولات ومناقشات مجلس حقوق الإنسان حول الموضوعات المتعلقة بالاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، ودائماً ما يشارك وفد مصري في تلك المداولات والمناقشات التي يعقدها المجلس، ويتكون عادةً هذا الوفد من أعضاء من الأمانة الفنية للجنة الوطنية بالإضافة إلي مشاركة أعضاء من بعثة جمهورية مصر العربية لدي المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف، أو يتم الاكتفاء أحياناً بمشاركة البعثة المصرية برئاسة المندوب الدائم المصري.

---

(28) للإطلاع علي نص القرار:
http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=18760
Resloution : A/HRC/17/L.2

د- المساهمة في الصندوق الائتماني لدعم ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم :

استكمالاً لدور مصر الفاعل في المفاوضات التي أدت إلي اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر [29]، وما تضمنته من فقرة (الفقرة 38) التي تدعو إلي إنشاء صندوق ائتماني فرعي لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتوفير المساعدة والدعم المادي والقانوني والإنساني لضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم خاصة النساء والأطفال، والذي تم إطلاقه رسمياً في 4 نوفمبر 2010، فقد ساهمت مصر بمبلغ عشرة آلاف دولار كمساهمة مبدئية، اقتناعاً منها بأن الأولوية الأولي في عملية المكافحة والمنع هي مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم في المجتمع وحمايتهم من التعرض مرة أخري لعملية الاتجار بهم.

هـ- الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء مكافحة الاتجار بالبشر [30]:

(1) عقدت مجموعة أصدقاء مكافحة الاتجار بالبشر اجتماعها الوزاري الأول في سبتمبر 2010 بنيويورك علي هامش أعمال الشق رفيع المستوي للدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وشارك في الاجتماع مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ورئيسا الجمعية العامة للدورة 64 و 65، والوفود الوزارية لبعض الدول الأعضاء، ومثّل مصر في الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية.

(2) ناقشت المجموعة في الاجتماع الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، واتفقت الوفود المشاركة علي ثلاث توصيات هي إنشاء مجلس أمناء المجموعة بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وتشجيع الدول علي التبرع للصندوق الائتماني الذي دعت لإنشائه خطة العمل العالمية لمساعدة وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر، وطالبت التوصية الثالثة بوضع استراتيجية لتنفيذ خطة العمل العالمية بحيث يتم طرحها للنقاش في اتلاجتماع الوزاري الثاني للمجموعة (المقرر عقده العام الحالي 2011)، هذا وقد اعتمدت الوفود مشروع الإعلان الصادر عن الاجتماع[31]، والذي يؤكد علي الإدانة القوية للاتجار بالبشر، وعلي أهمية تبني منظور حقوقي يراعي حقوق الضحايا، ويُرحب باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

---

(29) تم استعراض جهود مصر ودورها في اعتماد الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في التقرير السنوي الثالث (ص 42).

(30) تم إنشاء مجموعة أصدقاء مكافحة الاتجار بالبشر في فبراير 2010 بنيويورك بدعوة من بيلاروسيا وتهدف إلي تعزيز دور الأمم المتحدة وتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة عالمياً لمساعدة المجتمع الدولي علي مكافحة ومنع جرائم الاتجار بالبشر، وتضم في عضويتها : مصر، والبحرين، وقطر، وليبيا، والإمارات، وبيلاروسيا، والإكوادور، وأوزبكستان، وبنجلاديش، وبوليفيا، وتركمنستان، وروسيا، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا، وقيرغستان، وكازاخستان، ونيجيريا، والهند، ونيكاراجوا.

(31) للإطلاع علي الإعلان الصادر عن الاجتماع :
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/relateddocuments/Pages/FRIENDS.aspx

و - الاجتماع الموسع للأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية مع مختلف منظمات الأمم المتحدة (23 سبتمبر 2010) :

(1) دعت السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، لاجتماع موسع بمقر الأمانة الفنية للجنة يوم 23 سبتمبر 2010 مع مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مصر والمعنية بموضوعات الاتجار بالبشر بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد شارك في الاجتماع السيد/ جيمس راولي، مدير برامج الأمم المتحدة بالقاهرة، وعدد كبير من مديري وممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (UNDOP, UNIFEM, UNODC, UNICEF)، هذا إلي جانب مشاركة مدير المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وممثلة عن منظمة العمل الدولية (ILO).

(2) هدف الاجتماع إلي بحث ومناقشة سُبل دعم وتعزيز أطر التعاون فيما بين اللجنة الوطنية التنسيقية والجهات الوطنية المعنية وبين وكالات الأمم المتحدة المعنية سواء الدعم المادي أو الفني والتقني (من خلال ورش العمل والدورات التدريبية)، واستعرضت الأمانة الفنية البرامج التي تضعها في أولويات التعاون بينها وبين تلك الوكالات، مثل تدريب القائمين علي إدارة العدالة والكوادر الإعلامية ورفع الوعي، لضمان تنفيذ "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" (التي أعلن لاحقاً).

ز - اجتماع الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية مع الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة (3 مايو 2011) :

اجتمعت السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، وأعضاء الأمانة الفنية بالسيد/ محمد الدايري، الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة، بمقر الأمانة الفنية يوم 3 مايو 2011، لوضع إطار عام للتعاون فيما يخص تنفيذ بنود الخطة الوطنية، نظراً لارتباط مشكلة اللاجئين بشكل مباشر بموضوعات الاتجار بالبشر، حيث أن اللاجئين هم من أكثر الفئات عُرضة لعملية الاتجار.

2 - المنظمة الدولية للهجرة (IOM) [32]:

أ - تُشارك المنظمة الدولية للهجرة بفاعلية في مختلف أنشطة اللجنة الوطنية التنسيقية[33]، سواء مع اللجنة ككيان موحد أو أي جهة من الجهات المعنية الأعضاء باللجنة، حيث تقوم بتنظيم ورعاية وعقد مؤتمرات دولية، ودورات تدريبية، وورش عمل، تهدف إلي التعريف بماهية قضية "الاتجار بالبشر" وأبعادها، وتدريب الكوادر المناط بها التعامل مع تلك القضية.

---

(32) الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة: http://www.iom.int/jahia/jsp/index.jsp

(33) تتم الإشارة إلي مشاركات وأنشطة المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الجهات المختلفة علي مدار التقرير.

ب - اجتمعت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بالمدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة بمقر الأمانة في 30 سبتمبر 2010، وذلك بهدف بحث كيفية إعداد "آلية إحالة وطنية" شاملة كإجراء احترازي تُعده الحكومة المصرية، وقد تم التعاون بالفعل في هذا الصدد وتم إعداد المسودة الأولي لهذه الآلية بالتنسيق مع المنظمة، وتم موافاة الجهات الوطنية المعنية (وزارات الخارجية، والدفاع، والداخلية، والتضامن الاجتماعي، والأسرة والسكان، والصحة) بها لبحثها والتشاور بشأنها، وكان من المفترض أن تُعقد بعض مجموعات العمل خلال الفترة الماضية لبلورة المسودة النهائية، إلا أن الأحداث التي شهدتها مصر حالت دون ذلك.

جـ - عقدت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية اجتماعاً آخر يوم 28 مارس 2011 بمقر أمانة اللجنة مع ممثلي المنظمة الدولية للهجرة، لبحث الرؤية المستقبلية في إطار التعاون القائم في مجال تنفيذ "الخطة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر" في ظل الظروف الراهنة، وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع علي تنفيذ بعض الأنشطة والبرامج المُتاحة وفقاً للظروف بالنسبة للجهات الوطنية أو للمنظمة نفسها (حيث تُركز المنظمة جهودها حالياً في عمليات إجلاء الرعايا من ليبيا ومساعدة اللاجئين).

3 - <u>الاتحاد الأوروبي</u> :

أعدت اللجنة الوطنية التنسيقية مقترحاتها علي الاتفاقية الإطارية "لتمويل برنامج تحديث العدالة وتعزيز الأمن" بين مصر والاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن مكون خاص حول الاتجار بالبشر وسُبل تعزيز التعاون بشأن مكافحة هذه الجريمة بكافة أبعادها، والاتفاقية حالياً في طور الدراسة من قِبل الجهات المعنية تمهيداً لإقرارها.

ثانياً : المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية :

1 - أنابت السفيرة/ نائلة جبر، معاون وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، المستشار/ عادل ماجد، نائب رئيس محكمة النقض وخبير جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، ليرأس وفد مصر في أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من 18 إلي 22 أكتوبر 2010، والذي انعقد خلاله مجموعتي عمل الأولي خاصة بالتعاون الفني، والثانية خاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، كما عُقد أيضاً جلسة جانبية خاصة علي هامش أعمال المؤتمر لمناقشة وثيقة المشروع المقترح من قِبل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) بالتنسيق مع جامعة الدول العربية وبتمويل من حكومة النرويج تحت عنوان "تعزيز إطار المنطقة العربية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر".

2 - كلفت السفيرة/ نائلة جبر، عضواً من الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية (سكرتير أول دبلوماسي/ ريهام خليل) للمشاركة في الزيارة التدريبية التى نظمتها الحكومة اليونانية للتعريف بخبرتها فى مجال مكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة من 17 إلي 21 يناير 2011، حيث تم عرض جهود وزارات الداخلية والصحة والعدل وكذا جهود اللجنة الوطنية التنسيقية اليونانية مع التركيز على كيفية التعرف على الضحايا ومساعدتهم وأيضاً أوجه التعاون الدولي القائمة مع المنظمة الدولية للهجرة.

3 - كلفت السفيرة/ نائلة جبر، عضواً من الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية (سكرتير أول دبلوماسي/ ريهام خليل) للمشاركة في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبى حول مكافحة الاتجار بالبشر للإستغلال فى أغراض العمالة، الذي عُقد بفيينا خلال الفترة من 20 إلي 22 يونيو 2011. وقام وفدنا خلال الإجتماع بإلقاء بيان عن الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر[34]، وتم توزيع التشريع الوطنى وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن المستندات الرسمية للمؤتمر.

---

(34) للإطلاع علي بيان مصر أمام المؤتمر:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/inter/Pages/egy2762011.aspx

القسم الثاني
التعاون الإقليمي

أولاً : جامعة الدول العربية :

1 - الملتقي العلمي "نحو استراتيجية عربية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر" (20-22 ديسمبر 2010) :

أ - دعت جامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية التنسيقية إلي اجتماع موسع للدول العربية خلال الفترة من 20 إلي 22 ديسمبر 2010 بمقر الجامعة، لبلورة الأُسس والنقاط العريضة "للاستراتيجية العربية الشاملة".

ب - رأست وفد مصر السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، والذي ضم في عضويته أعضاء الأمانة الفنية للجنة وممثلين عن وزارتي العدل والداخلية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وشارك في الاجتماع -بخلاف الوفود الرفيعة للدول العربية- مدير المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ورئيس بعثة المفوضية الأوروبية بالقاهرة، ومدير "مشروع الحماية" بجامعة جونز هوبكنز، وممثل عن دولة النرويج (بصفتها دولة مانحة)، وممثلين عن مجلس وزراء الداخلية العرب، وممثلين عن وزارتي العدل والداخلية الأمريكية، وممثلة عن المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.

جـ - خرج الملتقي ببعض التوصيات، والتي كانت بمثابة الملامح الأساسية التي تقرر تضمينها في الاستراتيجية العربية، ومن أهمها :

(1) الإشارة إلي الصكوك الدولية، وكذلك الأدلة وخطط العمل العالمية والإقليمية ذات الصلة، والقانون العربي الاسترشادي.

(2) تحديد الجهات والسلطات المعنية المختصة بتنفيذ الاستراتيجية، ومنها الوزارات المعنية، واللجان الوطنية، والمراكز البحثية، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، ووحدة منع الاتجار بالبشر المُزمع إنشائها بالجامعة.

(3) التأكيد علي أن الاستراتيجية تهدف إلي المنع والحماية والملاحقة، وإلي تعزيز التعاون الإقليمي، وصياغة قانون عربي نموذجي وحث الدول الأعضاء علي التصديق علي الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

2 - اجتماع لجنة الخبراء المُكلفة بدراسة مشروع "الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر" (27 و 28 أبريل 2011) :

أ - قام المستشار/ عادل ماجد، خبير جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وفقاً لم تم الاتفاق بشأنه في الملتقي العلمي (المُشار إليه في البند أولاً)، بإعداد وصياغة المسودة الأولية للاستراتيجية العربية وفقاً لما خرج عن الملتقي من ملامح وخطوط عريضة، وقامت الإدارة القانونية بجامعة الدول العربية بإرسال تلك المسودة إلي الخبراء المعنيين بكل دولة عربية لإبداء ملاحظاتهم لتضمينها في مشروع الاستراتيجية العربية.

ب - دعت جامعة الدول العربية إلي اجتماع موسع للخبراء المعنيين المُكلفين بدراسة مشروع "الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر"، وذلك بمقر الجامعة خلال يومي 27 و 28 أبريل 2010، وهدف الاجتماع إلي مناقشة كافة الملاحظات المطروحة وبلورة النص النهائي للاستراتيجية تمهيداً للإعلان عنها كأول استراتجية عربية إقليمية تكفل تضافر العمل العربي المشترك في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر في مجتمعاتنا العربية، وقد رأست وفد مصر في ذلك الاجتماع السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية.

جـ - تم إحاطة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب بمشروع الاستراتيجية، والذي قرر رفعه إلي المجلس في دورته القادمة للإحاطة، ودعوة الدول العربية لاتخاذ ما تراه مناسباً لدعم الاستراتيجية، كما أشاد المكتب التنفيذي بجهود لجنة الخبراء العرب والخبير العربي في إعداد المشروع.

ثانياً : مركز القاهرة الإقليمي للتدريب علي تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا (17-28 أبريل 2011) :

1 - نظم مركز القاهرة الإقليمي للتدريب علي تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا بالتعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني، خلال الفترة من 17 إلي 28 أبريل 2011، برنامج تدريبي تحت عنوان "القانون الدولي الإنساني والتشريعات الدولية للجوء"، وذلك بمقر المركز بالقاهرة.

2 - شارك في البرنامج العديد من المتدربين المتعاملين تعامل مباشر مع قضايا اللاجئين والاتجار بالبشر وحفظ السلام، من بينهم دبلوماسيين وقضاة وضباط قوات مسلحة وممثلين لمنظمات المجتمع المدني من مختلف الجنسيات.

3 - تم تدريب المتدربين علي العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، وعلي رأسها: أوضاع حقوق الإنسان في أفريقيا، الاتجار بالبشر وعلاقته بالقانون الدولي الإنساني وعمليات حفظ السلام، حماية اللاجئين والنازحين، التفاوض، بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات، دور المفوضية السامية لشئون اللاجئين في مواجهة العنف ضد اللاجئين والنازحين، وجذور ومسببات الصراعات في أفريقيا.

4 - شاركت السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، في هذا البرنامج ممثلة للجنة الوطنية، حيث ألقت محاضرة تعريفية[35] بجريمة الاتجار بالبشر وعلاقتها بالقانون الدولي الإنساني بوصفها جريمة تنتهك حقوق الإنسان، فضلاً عن علاقة الاتجار بالبشر بعمليات حفظ السلام، وكيفية تدريب قوات حفظ السلام علي التعامل مع تلك الجريمة والتعامل مع الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم.

ثالثاً : <u>الملتقي التشاوري الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالدوحة (17 و 18 مايو 2011)</u> :

1 - رأست السفيرة/ نائلة جبر وفد مصر في "الملتقي التشاوري لمناهضة الاتجار بالأشخاص"[36] الذي نظمه مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالتعاون مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

2 - هدف الملتقي إلي تعزيز التشاور الإقليمي وتأسيس آليات إقليمية لتنفيذ "المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية" وفقاً للمقاربة القائمة علي حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر في إطار الاستراتيجية العربية الشاملة، كما هدف إلي تحديد الفجوات والاحتياجات التدريبية الضرورية للاستجابة لمكافحة الاتجار بالبشر.

---

(35) للإطلاع علي نص المحاضرة :

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/inter/Pages/april.aspx

(36) للإطلاع علي نص كلمة السفيرة/ نائلة جبر:

http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/inter/Pages/na2ela2252011.aspx

رابعاً : المؤتمر السنوي الخامس لرابطة المدعين العموم الأفارقة (23 و 24 سبتمبر 2010) :

1 - انعقد يومي 23 و24 سبتمبر 2010 بموزمبيق المؤتمر السنوي الخامس لرابطة المدعين العموم الأفارقة تحت عنوان " Protecting the Rule of Law, Uniting the Prosecuters of Africa"، والذي تمحورت أعماله -هذا العام- حول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان وكيفية حماية حقوق المواطنين، والجرائم المُنظمة العابرة للحدود وعلي رأسها جرائم الاتجار بالبشر، وما تُمثله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وتحدٍ جديد للمدعين العموم وأعضاء النيابة.

2 - مثّل مصر في المؤتمر النائب العام المساعد، المستشار/ عدنان فنجري، ورئيس النيابة، المستشار/ حسين حلمي، وقد ناقش المؤتمر بعض الجرائم الأخري العابرة للحدود مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتهريب الأسلحة وانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

خامساً : ورشة العمل الإقليمية بالأردن (31 مايو و 1 يونيو 2011) :

1 - نظمت دولة الأردن بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ورشة عمل إقليمية بعمان يومي 31 مايو و 1 يونيو 2011 حول "التنسيق الإقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر"، وقد شارك في الورشة رئيس المنظمة الدولية للهجرة، ووفود من جامعة الدول العربية والإمارات والبحرين والسعودية والعراق وقطر واليمن والكويت ولبنان والدول الأجنبية المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة، ومثّل مصر في الورشة العقيد/ محمد عبد المنعم، والرائد/ شريف عبد الحميد، من وزارة الداخلية، والمستشار/ هاني يوسف، من وزارة العدل.

2 - هدفت الورشة إلي بحث سُبل تعزيز التعاون الفني والتِقني بين دول المنطقة وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة من أجل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وأكدت التوصيات النهائية للورشة علي أهمية وضع التدابير التي تسمح بالتعرف علي الضحايا في مرحلة مبكرة، وضرورة استخدام التقنيات الحديثة في التعرف علي الضحايا، كما أكدت علي أهمية دور المجتمع المدني في الجهود الوطنية والإقليمية.

الفصل الثالث
التعاون مع المجتمع المدني

المقدمـــــــة :

* **يبقى المجتمع المدني، لما له من قدرة على الوصول والتواصل مع مختلف شرائح المجتمع، طرفاً لا غنى عنه في زيادة المعرفة بأبعاد هذه الجريمة وأسبابها المادية والاجتماعية، وعلى رأسها الفقر والجهل، وتُمثل المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد تحدياً كبيراً لنا جميعاً سواء أطراف حكومية أو مدنية، إلا أنها فرصة أمام المجتمع المدني للعب دور متزايد في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وكذلك تقديم الحلول المساعدة لمواجتها، بما يكفل تخفيف ورفع العبء عن الحكومة في هذه الآونة، بما يضمن دعم الجهود الوطنية.**
* **يستعرض هذا الفصل جهود التعاون والتنسيق التي تقوم بها اللجنة الوطنية التنسيقية والمجتمع المدني، والتي اتخذت شكل أنشطة تعاون وتدريب، وذلك على النحو التالي:**

1 - القسم الأول :

التعاون علي المستوي الوطني.

2 - القسم الثاني :

التعاون علي المستوي الدولي.

القسم الأول
التعاون على المستوى الوطني

أولاً : اجتماعات الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية مع منظمات المجتمع المدنـــي :

1 - استكمالاً لما ورد بالبند (أولاً/ 5/ ب) بالقسم الثاني من الفصل الأول حول اجتماع اللجنة الوطنية التنسيقية مع منظمات المجتمع المدني، فقد نظمت الأمانة الفنية للجنة الوطنية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يوم 4 مايو 2011 بمقر المركز اجتماعاً موسعاً للعديد من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة التي ترتبط بقضايا الاتجار بالبشر، وذلك بهدف تعريفهم بنتائج الدارسة التى أجراها المركز القومي حول أشكال الاتجار بالبشر فى مصر وأهم مؤشراتها وتوصياتها، وحثهم على إعداد المشروعات التى يمكن تنفيذها فى إطار الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والتنسيق بينهم وبين العديد من الدول والمنظمات الدولية المانحة، وبينهم وبين الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم وتمويل تلك المشروعات، وقد حضر الاجتماع بعض ممثلي الجهات الوطنية الأعضاء باللجنة، وممثلي الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصحفيون وإعلاميون.

2 - عقدت الأمانة الفنية بالتعاون مع "مشروع الحماية" بجامعة جونز هوبكنز، اجتماعاً موسعاً يوم 14 مايو 2011 مع مختلف منظمات المجتمع المدني والقانونيين والخبراء في المجال، حول "نماذج مقارنة عن آليات تقرير حالات الاتجار بالبشر"[37]، واستهدف الاجتماع التعريف بالتجربة المصرية بشأن "آليات المتابعة والتقييم"، ونماذج المقارنة في هذا الصدد، والتعريف "بالعيادة القانونية" بجامعة الاسكندرية ومهامها، وكذلك دور المجتمع المدني في تقييم تقدم الحكومة وكيفية التواصل بين الحكومة والجهود الوطنية وبين جهود منظمات المجتمع المدني، وبناء قدرات تلك المنظمات في مجال توفير وتقديم المعلومات الدقيقة عن حالة الاتجار بالبشر في مصر دون تهوين أو تهويل.

ثانياً : مشاركة اللجنة الوطنية التنسيقية في لجنة التسيير الخاصة بجمعية حواء المستقبل :

1 - تُشارك اللجنة الوطنية التنسيقية في لجنة التسيير الخاصة بمشروع "مناهضة الاتجار بالنساء مسئولية مجتمعية" التابع لجمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة، والذي-المشروع- يهدف إلي الحد من انتشار ما يُسمي "بزواج الصفقة" للفتيات، وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية للفتيات المُعرضات وممن تعرضوا لهذا النوع من الزواج، بالإضافة إلي رفع وعي قيادات المجتمع وكافة المعنيين بالإجراءات الرسمية للزواج من غير المصريين، فضلاً عن بناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية والمهتمين بحقوق المرأة بصفة عامة وقضايا الاتجار بالنساء بصفة خاصة، وبناء شبكة من الجمعيات الأهلية الناشطة لمناهضة قضايا الاتجار بالنساء.

---

(37) للإطلاع علي كلمة السفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، خلال الاجتماع:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/inter/Pages/na2ela2152011.aspx

2 - يستهدف المشروع بشكل مباشر الفتيات المُعرضات لزواج الصفقة، والنساء ضحايا زواج الصفقة، وسيبدأ المشروع بعمل دراسة ميدانية لحصر الحالات والمناطق التي ينتشر بها هذا النوع من الزواج، كما يستهدف المشروع بشكل غير مباشر القيادات المحلية التنفيذية والاجتماعية والدينية والمسئولين عن الخطاب الديني، والرائدات الحضريات، ورجال الأعمال، وأسرة الفتاة المُعرضة والضحية، وبدأ المشروع أعماله بمراكز البدرشين والحوامدية وأبو النمرس بمحافظة الجيزة، ويسعي حالياً القائمون علي المشروع إلي تعميم خبرات هذا المشروع علي المناطق المشابهة.

القسم الثاني
التعاون على المستوى الدولي

أولاً: منتدي الأقصر الدولي (10-12 ديسمبر 2010) [38]:

1 - نظمت مبادرة "End Human Trafficking Now" التابعة للحركة الدولية للمرأة من أجل السلام، بالتعاون مع المبادرة العالمية لمحاربة الاتجار بالبشر "UN GIFT" خلال الفترة من 10 إلي 12 ديسمبر 2010 بمدينة الأقصر منتدي دولي تحت عنوان " End Human Trafficking Now, Enforcing UN Protocol"، والذي شارك فيه العديد من الشخصيات السياسية والإعلامية والفنية والثقافية من مختلف دول العالم، مثل قرينة ملك البحرين وملكة بلجيكا، والسيد/ Yury Fedotov، المدير التنفيذي للـــUNODC، والسيد/ Antonio Maria Costa، المدير السابق للـــUNODC، والممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وسكرتير عام منظمة الانتربول، وسفيري الولايات المتحدة الأمريكية الخاصين بشئون الاتجار بالبشر والمرأة، وشارك أيضاً العديد من رجال المال الأعمال ومنظمات مجتمع مدني من مختلف دول العالم، كما شارك من مصر الأمانة الفنية للجنة الوطنية وبعض ممثلي اللجنة الوطنية.

2 - هدف المنتدي إلي إبراز مدي أهمية الدور الذي يُمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني سواء الوطنية أو الدولية والدور الهام لمجتمع قطاع الأعمال بالإضافة إلي دور الشباب في التعاون مع الجهود الوطنية والدولية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر-كان قد سبق المنتدي ورشة عمل خاصة للشباب النشط في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، شارك فيه شباب من 39 دولة-، وهو ما انعكس في الملاحظات الختامية للمنتدي، والتي تمحورت حول ضرورة محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر علي كافة المستويات وطنياً وإقليمياً ودولياً، وأهمية توحيد الجهود لمحاربتها، بالإضافة إلي أهمية إشراك الشباب والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والإعلام والسياحة في تلك الجهود.

3 - خرج عن المنتدي بعض التوصيات كان أهمها :

أ - حث الشركات والمؤسسات علي الالتزام بمبادىء أثينا الأخلاقية.

ب - حث قطاع السياحة لاتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمكافحة الاتجار بالبشر.

جـ - ضرورة تحديد الخطوات القادمة لدور الإعلام في التعاطي مع هذه القضية.

---

(38) للإطلاع علي التفاصيل الخاصة بالاجتماع:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/TraffickinginPersons/conf/Pages/international1.aspx

ثانياً: الدورات التدريبية التي نظمها المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) واللجنة الوطنية التنسيقية لتدريب الجمعيات الأهلية :

1 - قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) واللجنة الوطنية التنسيقية بتنظيم دورتين تدريبيتين -حتي الآن- افتتحتهما د./ لمياء محسن، أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة، والسفيرة/ نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية، والسيدة/ كريستين دادي، مدير برامج مكافحة الاتجار بالبشر بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، لتدريب الجمعيات الأهلية علي موضوعات هامة تتصل بمؤشرات التعرف علي الضحايا وسُبل الإحالة وآليات الإبلاغ وإدارة الحالات من خلال جلسات للتدريب العملي، كما تخللها شق قانوني يتعلق بالتشريعات الوطنية، فضلاً عن التدريب علي سُبل حشد التمويل وكتابة مشروعات تتعلق بحماية الضحايا، وعملية التشبيك بين الجمعيات، وقد عُقدت الدورة الأولي خلال الفترة من 24 حتي 26 مايو 2011، واستهدفت 60 مستفيد من 32 جمعية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وعُقدت الدورة الثانية خلال الفترة من 28 حتي 30 يونيو 2011، واستهدفت 25 مستفيد من 15 جمعية بمحافظتي القاهرة والجيزة.

2 - يأتي عقد تلك الدورات وفق خطة تنفيذية لإنفاذ ما جاء بتوصيات اللقاء الوطني الذي انعقد يوم 3 مايو 2011 تحت عنوان "التنويه للمأوي الإقليمي لإعادة تأهيل الفتيات والنساء ضحايا الاتجار"، والمُحدد لها إطار زمني يستهدف تدريب 91 جمعية من خلال برنامج تدريبي علي مدار عام يبدأ في مايو 2011 وينتهي يونيو 2012، وتستهدف المرحلة الأولي من البرنامج التدريبي 47 جمعية من القاهرة والجيزة تبدأ في مايو 2011، و تنتهي في ديسمبر 2011، بينما تستهدف المرحلة الثانية 44 جمعية من محافظات الإسكندرية، والشرقية، والمنيا، وقنا، وأسوان، وسوهاج، والمنصورة، وبني سويف تبدأ في يناير 2012، وتنتهي في يونيو 2012 .

خاتمة

* شهدت الفترة محل الدراسة استمرارية ومواصلة لمنظومة الجهود الوطنية في مجال مكافحة ومنع الاتجار بالبشر، من حيث التوعية وتنسيق الجهود وتداول المعلومات، ونتج عن هذا التعاون إطلاق أول "خطة وطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر"، التي لاقت مردوداً إيجابياً علي المستويين الوطني والدولي، مما يُعد نقطة إنطلاق إيجابية تُضاف إلي منظومة الجهود الوطنية المصرية. واتساقاً مع هذا، فقد تمت تحركات عِدة علي المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، والتي تم رصدها في هذا التقرير.

* وتعتبر ثورة الخامس والعشرين من يناير نقطة تحول محورية يتعين أخذها بعين الاعتبار، وذلك من خلال مواصلة جهود تعزيز واحترام مبادئ حقوق الإنسان، التي قامت الثورة للمطالبة بها، وهو ما نسعي إليه كلجنة وطنية تنسيقية وكجهات معنية من خلال استمراريتنا في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر كأحد أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكرامته وأمنه.

* انعكست هذه الاستمرارية والإرادة السياسية الحريصة علي مواصلة تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان، من خلال تصدر قضية مكافحة الاتجار بالبشر لأولويات الجهات الوطنية رغم ما تمر به البلاد من ظروف دقيقة، ولقد قامت اللجنة الوطنية التنسيقية بدراسة الوضع الراهن، وأصرت بإجماع أعضائها علي أنه يتعين علينا مواصلة الجهود والتحرك بقدر كبير من المرونة لضمان تنفيذ ما يُمكن تحقيقه من برامج ومشروعات الخطة الوطنية وفقاً لما هو مُتاح من إمكانات بشرية ومادية.

* وأستطيع القول أن اللجنة الوطنية التنسيقية بأعضائها وشركائها قد قاموا بأقصي ما يُمكن القيام به من مواصلة للعمل والجهد المشكور في ظل هذه الظروف، وهذا التقرير هو أبلغ دليل علي ذلك، كما أتمني أن نبدأ خلال الفترة القادمة –بدءاً من سبتمبر– في تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات والبرامج المؤجلة، بما يُمكننا من الالتزام بالتوقيتات المحددة في الخطة الوطنية التي تنتهي في ديسمبر **2012**.

* هذا وتُعتبر جهودنا الوطنية وتحركنا المتواصل بمثابة نقطة قوة تُضاف إلي رصيدنا علي المستوي الدولي ليس فقط في منظومة حقوق الإنسان، ولكن في منظومة العمل التنموي والاجتماعي، الذي يُعد أحد أهم الأركان الداعمة لحقوق الإنسان.

* وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الجهات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات والجهات الدولية، كما أتقدم بشكر خاص لأعضاء الأمانة الفنية للجنة الوطنية لإعدادهم هذا التقرير، وتمنياتي باستمرار كافة الجهود في مكافحة هذه الجريمة التي تُشكل تهديداً للمواطن والأسرة والمجتمع، والتي نحرص دوماً علي حماية مجتمعاتنا من مخاطرها.

السفيرة/ نائلة جبر

معاون وزير الخارجية

ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية

لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر